A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.41
30 November 1990

ARABIC

الجمعية العامة

DEC 1 V 1990

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد دي ماركو	(مالطة)
ثم :	السيد فلوريس برمودين (نائب الرئيس)	(هندوراس)
ثم :	السيد دي ماركو (الرئيس)	(مالطة)

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي [٧٩] (تابع)

(ج) استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا : تقرير الامين العام

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية [١٥] (تابع)

(ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛ انتخاب عضو لشغل مقعد أصبح شاغرا

برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٧٩ من جدول الاعمال (تابع)

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

(ج) استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا : تقرير الامين العام (A/45/695)

السيد سوي (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عقد مضى أدرك المجتمع الدولي محنة أقل البلدان نموا . واعتمد في مؤتمر الامم المتحدة الاول المعني بأقل البلدان نموا برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . وكان هذا اعترافا بأن هذه البلدان . نظرا لطبيعة عجزها الهيكلي ودرجته مما يعوق تنميتها الوطنية ، تستحق انتباها دوليا خاصا ودعما لمساعدتها على تحقيق تنمية مستمرة تعتمد على الذات .

إننا إذ نقف على عتبة عقد جديد ونقيّم حالة أقل البلدان نموا ، نجد أن الحاجة الى تنشيط النمو والتنمية في هذه البلدان لاتزال ملحة وعاجلة كما كانت دائما . وكثيرا ما يوصف عقد الثمانينات بأنه عقد ضائع بالنسبة للبلدان النامية ، وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا . وبالرغم من تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير فإن معدل نمو اجمالي الناتج الوطني الذي حققته هذه البلدان بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ لم يكن إلا ٢,٤ في المائة سنويا . وهذا يقل بنسبة ٣٣ في المائة عن المتوسط المقابل له في السبعينات . وقد أدى ذلك الى معدلات نمو سلبية للفرد ، نظرا لأن نمو إجمالي الناتج الوطني لم يتمكن من مواكبة نمو السكان الذي بلغ ٢,٤ في المائة . وأكثر خطورة من ذلك هو أن انتاج الغذاء لم يواكب نمو السكان . ففي تلك الفترة انخفض انتاج الغذاء للفرد بنسبة ٠,٨ في المائة سنويا . وسادت نفس الحالة بالنسبة للصناعة وقطاع الانتاج الذي انخفضت انتاجيته للفرد بنسبة ٠,٢ في المائة سنويا في نفس الفترة . وكان هناك انخفاض شديد أيضا في المدخرات المحلية لاقل البلدان نموا . ففي مجال الاستثمار ، هبط حجم الاستثمار للفرد بالنسبة لأغلبية أقل

البلدان نموا بمعدل تبلغ نسبته ٥,٥ في المائة سنويا . وقد ظهرت الصورة القاتمة لأقل البلدان نموا أثناء الثمانينات التي كان من المفروض أن تتخذ خلالها اجراءات وطنية ودولية تتمشى مع التزامات برنامج العمل الجديد الكبير .

وأزمة التنمية في هذه البلدان تعزى بصفة عامة للبيئة الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية ، وفي بعض الحالات للمشاكل الوطنية ، بالاضافة الى القيود الهيكلية الكامنة التي أعاقت الى درجة كبيرة قدرة أقل البلدان نموا على استغلال قدراتها الاقتصادية .

وتقبل أقل البلدان نموا قبولا تاما تحمل المسؤولية الاساسية عن نموها وتنميتها . وقد أدخلت بلدان عديدة اصلاحات كبرى على سياساتها وقام عدد كبير منها بتحويل هيكلي لاقتصاداتها الوطنية .

وفي ظل هذه الخلفية ، أود أن أبلغ هذه الجمعية بتجربة بلدي خلال عقد الثمانينات . لقد تمكن اتحاد ميانمار ، حتى منتصف العقد ، من تحقيق معدلات نمو معقولة يبلغ معدلها ٥,٨ في المائة سنويا . وبعد ذلك بدأ الاقتصاد يتدهور . ولما كانت صادراتنا تتألف أساسا من السلع الاساسية ، فإن الانخفاض في أسواق السلع الاساسية ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية كان لهما آثار سلبية بعيدة المدى على الاقتصاد . ونقص حصيلة الصادرات نتج عنه نقص في صادراتنا ، بما في ذلك السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للقطاع الصناعي . وقد أدى ذلك أيضا الى انخفاض في استثمارات القطاع العام . وكانت النتيجة إبطاء معدل نمونا فوصل الى ٢,٨ في المائة في ١٩٨٥ - ١٩٨٦ وأصبح سلبيا فوصل الى - ١,١ في المائة في ١٩٨٦ - ١٩٨٧ و - ٤ في المائة في ١٩٨٧ - ١٩٨٨ .

وكسياسة تستجيب للحالة الاقتصادية المتردية ، اعتمدت ميانمار اصلاحات اقتصادية بعيدة المدى في عام ١٩٨٨ . ونتج عن هذه العملية اعتماد اقتصاد سوقي يحل محل النظام الاقتصادي الاشتراكي . وتضمنت التدابير المتخذة إزالة الدعم والقيود على الاسعار وتخفيض المستوى العام للضرائب على دخول الافراد والشركات . وبالاضافة الى

ذلك حلت سياسة تشجيع الصادرات التي تتطلع الى الخارج محل سياسة إحلال الواردات التي تنظر الى الداخل . وعزز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية للبلد . وشجع الاستثمار المحلي والاجنبي . وسن قانون للاستثمار الاجنبي يوفر حماية قانونية ومجموعة متنوعة وجذابة من الحوافز للمستثمرين .

ولكي يتناسق النظام المالي مع الواقع الجديد وتعزيزا للمؤسسات المالية الجديدة اتخذت خطوات لإعادة تشكيل النظام المصرفي . وكان أول هذه التدابير انشاء مصرف ميانمار الجديد للاستثمار والتجارة عام ١٩٨٩ . وتبع ذلك سن قوانين متعددة : قانون مصرف ميانمار المركزي الذي حدد من جديد دور المصرف المركزي في السياسات المالية والاقتصادية للبلد ، وقانون مؤسسات ميانمار المالية الذي أعاد هيكلة النظام المصرفي ليضطلع بدوره الجديد في ظل نظام الاقتصاد السوقي ، وقانون التنمية الزراعية والريفية لميانمار الذي ، من خلال تعديل القانون القديم ، يعطي كفاءة أكبر لتوفير الخدمات المصرفية في المناطق الريفية .

هذه التدابير الاصلاحية الهادفة نتج عنها تحسن في الاداء الاقتصادي . فمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي ارتفع بنسبة ٧,٤ في المائة في ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ ، بالمقارنة بمعدلات النمو السلبية التي بلغ متوسطها ٥,٥ في المائة في السنوات الثلاث السابقة .

وتدابير السياسة الوطنية هذه التي اتخذت في بلدي لا يمكن أن تزدهر في المدى الطويل إلا في ظل بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية . إن الاداء الاقتصادي السيئ لاقل البلدان نموا كان الى حد كبير نتيجة للظروف الخارجية المناوئة . فانخفاض أسعار السلع الاساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري والحواجز الجمركية وغير الجمركية التي أعاقت التوصل الى الاسواق وعدم كفاية تدفق المساعدة أسهمت كلها في هذه الاحوال المتدهورة .

وخلال عقد الثمانينات تدهورت معدلات التبادل التجاري لاقل البلدان نموا بمعدل ٣,١ في المائة سنويا . وبلغ ما نتج عن ذلك من خسارة تجارية لاقل البلدان نموا خلال تلك الفترة ١,٥ بليون دولار . وخلال الفترة التي نفذ فيها برنامج العمل الجديد

الكبير انخفض الصافي الحقيقي للنقل الى أقل البلدان نموا بنسبة تفوق ٢٥ في المائة . ولابد أن نضيف الى ذلك مشكلة الديون التي ازدادت تفاقما نتيجة للارتفاع التاريخي لأسعار الفائدة . ولتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في أقل البلدان نموا فإنه من بالغ الأهمية أن تتوفر بيئة دولية مؤاتية تضمن ، بين جملة أمور ، أسعارا منصفة ومدرة للربح للسلع الاساسية وإمكانية التوصل الى الاسواق وزيادة تدفق مساعدات التنمية وحل مشكلة الديون الخارجية .

ويشعر وفد بلدي بتشجيع كبير لأن كل هذه العناصر لقيت انتباها كافيا في مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . ونحن نرحب بالنتيجة الايجابية للمؤتمر وروح التعاون التي ظهرت فيه ومكنته من اعتماد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات وإعلان باريس بالاجماع . ويدل برنامج العمل والاعلان على استعداد أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية للعمل معا بشكل ملح وفعال لإيقاف تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا وعكس ذلك التدهور . وبالنظر الى البرنامج والإعلان معا ، فإنهما يشملان عددا كبيرا من المجالات التي يجب أن تتخذ فيها اجراءات لإعادة تنشيط النمو والتنمية في أقل البلدان نموا . وهما يتضمنان التزامات من جانب أقل البلدان نموا بالاضافة الى شركائها في عملية التنمية .

ويسر وفدي أن يأخذ علما بأن برنامج العمل يشمل مجالات ذات أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية : ألا وهي المديونية الخارجية لأقل البلدان نموا وتحسين فرص الوصول للأسواق ، وتنويع الصادرات والسلع الأساسية والتمويل التعويضي . ويسرنا أن برنامج العمل يتضمن أهدافا واضحة لتدفقات الموارد التساهلية . وفي هذا الصدد نشعر بالامتنان الخاص للبلدان التي وصلت أو تجاوزت بالفعل هدف الـ ٠,١٥ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي وتعهدت بالتزامات جديدة بزيادة جهودها وتحسين أدائها . وإن التزام فرنسا وايطاليا بهدف الـ ٠,٢ في المائة يستحق اهتماما خاصا .

لإعلان باريس وبرنامج العمل أهمية كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نموا . وباعتمادهما وافق المجتمع الدولي على تدابير دعم شاملة ، إذا نفذت بإخلاص ستؤدي الى توفير مستويات دنيا مقبولة دوليا للتغذية والصحة والاسكان والتعليم لشعوب أقل البلدان نموا بحلول نهاية العقد القادم . وينبغي التأكيد هنا على أن هذا المسعى الهائل يقتضي من أقل البلدان نموا ومن شركائها في التنمية أن يرقوا الى مستوى تعهداتهم على أساس المسؤولية المشتركة . إنها مهام ينبغي أن تنفذ بأمانة وإخلاص وقوة . إن هذا هو أقل ما يستحقه سكان أقل البلدان نموا البالغ عددهم نصف بليون نسمة ويعيشون حاليا في حالة من الفقر المدقع .

السيد هوسليد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن البلدان النوردية وهي ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي النرويج .

مما ينطوي حقا على شيء من المفارقة أنه ربما لم تعد دراسات مستفيضة عن أية مجموعة من البلدان مثل تلك التي أعدت للمجموعة المسماة بمجموعة أقل البلدان نموا . وقد وفرت لنا الأبحاث العديدة الضخمة معلومات مفصلة ، وهناك أكوام من الجداول والاحصائيات عن الـ ٤٢ بلد الأفقر ، تلك البلدان التي تتشاطر عموما سمة غالبة هي الفقر العام بكل تبعاته ونتائجه . وبالتالي فإننا نعلم تماما أن الأرقام الفعلية عن الجوع وسوء التغذية ووفيات وأمراض الأطفال والأمية وعدم توفر المرافق

المدرسية في أقل البلدان نموا - وذلك على سبيل ذكر بضعة مؤشرات - مرتفعة على نحو مريع ، وأكثر ارتفاعا بكثير منها في البلدان النامية عموما .

وإذا ما نظرنا الى الوراء ، نجد أن نمو أقل البلدان نموا في الآونة الاخيرة غير كاف على الإطلاق . إن معدل نمو تلك البلدان كان أقل بكثير من معدل النمو المتوسط للبلدان النامية ، ولا يمكن مقارنته على الإطلاق بذلك المعدل في البلدان الصناعية . وفي عالم متسم بالتكامل والتكافل المتزايدين بسرعة تخلفت أقل البلدان نموا تخلفا كبيرا عن الركب في العقود الاخيرة . إن برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا قد حدد هدف معدل التنمية السنوي ب ٧,٣ في المائة . وقد تبين أن المعدل الحقيقي لم يزد على ٢,٣ في المائة - أي في واقع الأمر أقل من معدل نمو السكان البالغ ٢,٤ في المائة عن نفس الفترة وأقل بكثير عن متوسط معدل النمو في البلدان النامية عموما ، البالغ ٣,٤ في المائة . وبالتالي - وهذا أمر خطير - فإن أقل البلدان نموا من نقطة الانطلاق المنخفضة هذه ، قد عانت من التدهور بالنسبة للفرد الواحد في العقد الماضي .

ومن الصحيح أيضا ، لحسن الحظ ، أنه قد أحرز تقدم أيضا في العديد من أقل البلدان نموا في عدة مجالات . بيد أن ما لمسناه منذ إنشاء مجموعة أقل البلدان نموا في عام ١٩٧١ هو التهميش التدريجي المستمر لتلك البلدان في الاقتصاد العالمي . وتدليلا على هذا لعلي أذكر أنه في السبعينات انخفض نصيب أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية من ٠,٨ في المائة الى زهاء ٠,٤ في المائة - أي بمعدل النصف تقريبا . وحاليا فإنه لا يبلغ إلا زهاء ٠,٣ في المائة . إن هذا هو ما يسميه الفرنسيون "كما مهملا" .

وعلاوة على هذا ، إذا ما نظرنا الى المستقبل يمكننا أن نرى - وقد يكون هذا أكثر خطورة - أنه ما لم تحدث تغييرات جذرية فستكون تنمية أقل البلدان نموا غير مرضية على الاطلاق . وتبين تنبؤات البنك الدولي وغيره ، على أساس المؤشرات والافتراضات الحالية ، أن أقل البلدان نموا ستستمر في تخلفها بل إن العديد منها

سيزداد تخلفا . ويبدو أن هذا سينطبق بوجه خاص على افريقيا جنوب الصحراء حيث يوجد ٢٨ بلدا من مجموع أقل البلدان نموا البالغ ٤٣ بلدا .

والتبعات الاقتصادية لأزمة الخليج الحالية قد ألحقت أضرارا شديدة بالاقتصادات الضعيفة لأقل البلدان نموا ، الأمر الذي يفاقم من اتجاه التدهور الاقتصادي المؤسف .

ومن الطبيعي أن أتصور أنه عند النظر في وضع أسباب العلاج - كما ينبغي بالطبع - من الواضح للجميع أنه لا ينبغي ترك كل شيء لقوى السوق والتطور العام عندما يتعلق الأمر بحل مشاكل أقل البلدان نموا . ومع العراقيل الأولية والمواقف الابتدائية الضعيفة لأقل البلدان نموا فإن قوى السوق ، إذا تركت على أعنتها ، تميل الى العمل ضد تلك البلدان . لذلك ينبغي للحكومات أن تتخذ تدابير عملية - سواء في قطاع السلع الأساسية أو التجارة أو النقد أو التمويل - لتكملة هذه القوى .

وينبغي أن يكون من الممكن للمجتمع الدولي ، إذا توفرت الارادة ، أن يساعد ، ليس بالأقوال بل بالأعمال ، أقل البلدان نموا . وفي مجال التجارة اتخذت بالفعل خطوات معينة عدد من البلدان المتقدمة النمو ومن بينها البلدان النوردية ، كجزء من النظام العام للتفضيلات . بيد أنه يمكن القيام بالمزيد . ومن الجدير بالذكر أن في إعلان بونتا دل استي تعهدت جميع البلدان المشتركة في جولة أوروغواي بإيلاء اهتمام خاص لمشاكل التجارة التي تعاني منها أقل البلدان نموا .

كذلك في مجال تمويل وتحويل الموارد تجعل الأبعاد الصغيرة لأقل البلدان نموا في الصورة العامة من الجدير تقديم التنازلات الممكنة التي لن تكلف أحدا الكثير . وفي هذا الصدد ، من المثير للاحباط أن الهدف الدولي الوحيد المحدد حقا ، ألا وهو مساعدة التنمية الرسمية الصافية ، وهو ٠,١٥ في المائة على الأقل - أو بعد مؤتمر باريس في هذا الخريف ٠,٢ في المائة على الأقل - من الناتج الوطني الاجمالي للبلدان المانحة لم يف به سوى عدد محدود من البلدان . وإن قيام بعض البلدان الصناعية الكبيرة ببذل جهد اضافي لن يشكل الكثير بالمبالغ المالية لكن سيكون له أثر كبير على البلدان المتلقية . ويبدو من الواضح أن مساعدة التنمية الرسمية ، وليست التدفقات الرأسمالية الخاصة ، ينبغي أن تشكل معظم التمويل الخارجي للتنمية في أقل البلدان نموا .

وإن مشكلة ديون أقل البلدان نموا التي تثل اقتصاد بضعة منها صغيرة إذا ما نظر اليها في سياق عالمي . فقد كان إجمالي الدين غير المدفوع على أقل البلدان نموا الإثنين والاربعين في عام ١٩٨٨ ، ٧٠ بليون دولار تقريبا ، أي ضعف رقم عام ١٩٨٢ . وهذا يشكل بالنسبة لها عبئا ثقيلا للغاية ، وقد شكل هذا العبء في عام ١٩٨٨ ما يعادل ٧٢ في المائة من إجمالي الناتج القومي لتلك البلدان . ولكن في سياق عالمي ان هذا المبلغ ليس بالكبير على نحو خاص ، إذ أنه يمثل حوالي ٦ في المائة فقط من إجمالي دين البلدان النامية في مجموعها .

وعلى وجه العموم ان المشاكل التي تعاني منها أقل البلدان نموا والتي لم أذكر منها إلا القليل مذهلة عندما ينظر اليها في إطار وطني ، ولكنها ليست طاغية إذا ما نظر اليها في سياق عالمي . وهذا يوفر سببا للأمل . فإن التدابير المساعدة المحدودة والملموسة - وأؤكد على "الملموس" من جانب المجتمع الدولي لصالح أقل البلدان نموا سيكون لها الاثر الكبير على البلدان المعنية .

وفي ضوء هذه الخلفية اجتمعت غالبية بلدان العالم في باريس في أيلول/سبتمبر لتقييم حالة أقل البلدان نموا للإعراب عن تضامنها من خلال التوصل الى اتفاق دولي حول برنامج عمل جديد في التسعينات .

وقد أيدت بلدان الشمال تمام التأييد برنامج العمل ، الذي سيقوم على المبدأين الاساسيين ، مبدأي المسؤولية المشتركة والمشاركة المعززة من أجل التنمية ، ويحدد البرنامج دور أقل البلدان نموا ذاتها ، بالإضافة الى دور شركائها في التنمية .

وأود أن ألقي الضوء على بعض السياسات والتدابير التي نرى نحن بلدان الشمال أنها أساسية لنجاح هذا البرنامج . فيما يتعلق بأقل البلدان نموا نفسها ، يجب أن تحظى المجالات التالية بالاولوية .

تبقى الإصلاحات الاقتصادية الموجهة صوب النمو أساسية . ونحن على اقتناع بأن أقل البلدان نموا لديها الامكانيات لتخفيض ميزانيات القطاع العام دون الإضرار

بالمجموعات الاضعف . ومن الممكن ، على سبيل المثال ، الإفراج عن موارد كبيرة من الميزانيات العسكرية . ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، ان نفقات الاغراض العسكرية في البلدان النامية كانت تمثل ٥,٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٨٦ بالمقارنة ب ٤,٢ في المائة في عام ١٩٦٠ . وهذا يشكل نسبة كبيرة من اقتصادات تلك البلدان ، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا .

إن السياسات البيئية السليمة ضرورية لتفادي التآكل في البيئة الذي تترتب عليه آثار بالغة على التنمية الاقتصادية والظروف المعيشية . إن تعميم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان هدفان يستحقان ما يتمتعان به من وضوح ولكن من الممكن الدفاع عنها أيضا على أساس اقتصادي . ومن خلال المشاركة الشعبية العريضة بما في ذلك دمج المرأة الاكبر في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من الممكن أن تنجح السياسات الانمائية . وفي اجتماع أخير عقده وزراء بلدان الشمال من أجل التعاون الانمائي صدر بيان بالتأكيد على التسليم بتلك الحقائق باعتبارها مبدأ يوجه المساعدة الانمائية لدول الشمال .

وينبغي أن تستكمل الجهود الوطنية من خلال التدابير الشاملة للدعم الخارجي في مجالات التدفقات المالية وبصفة خاصة تدفقات المعونة وبإجراءات تخفيف الدين والتجارة والسلع الاساسية .

ونحن نعرف أن أقل البلدان نموا تعتمد أساسا على صادرات السلع الرئيسية . ولهذا ، إن وضع استراتيجيات فعالة في هذا الميدان ذو أهمية قصوى . وينبغي انتهاز فرص السوق ومزايا ايرادات الموارد الطبيعية على نحو أكثر فعالية . ولكن الاسواق تحتاج أن تكمل بالمساعدة الخاصة والتعاون الدولي في مجال السلع الاساسية .

وترى بلدان الشمال أن النافذة الثانية للصندوق المشترك للسلع الاساسية ينبغي أن تعمل الآن في أسرع وقت ممكن . ويجب بالطبع الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول المانحة . وعلى الصندوق المشترك أن يولي أولوية في سياساته للسلع الاساسية ذات الاهمية المركزية بالنسبة لاقل البلدان نموا .

لقد كانت بلدان الشمال تود أن ترى مستوى أعلى من الالتزام في برنامج العمل فيما يتعلق بالاهداف المتصلة بنقل الموارد المشمولة بالاجراءات التفضيلية . وفي ضوء احتياجات التنمية الشاملة لاقل البلدان نموا وارتفاع عدد تلك البلدان ، لدينا سبب لزيادة هدف المساعدة الانمائية الرسمية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي من ٠,١٥ في المائة الى ٠,٢٠ في المائة . بيد أننا نأمل أن تؤدي الالتزامات الجديدة التي تتعهد بها الآن تلك البلدان المانحة التي تقل كثيرا مساعدتها الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا عن هدف ٠,١٥ ، الى زيادة كبيرة في تدفق التمويل المشمول بالإجراء التفضيلي الى هذه البلدان في غضون هذا العقد .

وفي مجالات الدين والتجارة والسلع الاساسية يقدم البرنامج الجديد توصيات بسياسة واضحة المعالم وملموسة . وينبغي أن نتناول هذه الامور ، على نحو عاجل ، في المحافل الدولية المختصة وأن نترجمها الى عمل .

وتعتقد بلدان الشمال أنه على أساس برنامج العمل الشامل الجديد ، بأهدافه الايجابية العديدة ، من الممكن الآن تحقيق المزيد من التحرك الحقيقي من أجل وضع أقل البلدان نموا بصورة راسخة على طريق النمو والتنمية .

السيد كريجانفسكي (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : تنظر الجمعية العامة الآن في موضوع يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لنصف بليون نسمة في أقل البلدان نموا الاثنين والاربعين ، تمثل الآن أضعف جزء من المجتمع العالمي . وفي سياق انجازات العلم الحديث والتكنولوجيا ، ان ظروف الفقر الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان ، التي تمر بأزمة إنمائية معقدة ، غير طبيعية بالكامل .

ونحن نتعاطف تعاطفا كبيرا مع أقل البلدان نموا وهي تواجه مشاكلها المعقدة ، ونؤيد جهودها الرامية الى التغلب على مصاعبها وخلق الظروف التي تمكنها من حل أزمتها وكفالة تنمية مستقرة .

ولسوء الطالع ، يتعين علينا أن نقول إنه منذ اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا في عام ١٩٨١ انضم ١١ بلدا الى تلك

الفئة ، ولم يحذف منها بلد واحد . وبالإضافة الى ذلك ، كما أثبتت دراسات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومحافل أخرى ، بما في ذلك وكالات الامم المتحدة المتخصصة ، فإنه طوال العقد الماضي استمر ذلك التدهور العام في الازمة في ذلك القطاع من الاقتصاد العالمي متسما بالركود أو الانخفاض في المؤشرات الاساسية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا .

وكما لاحظ الامين العام في تقريره ،

"ان الحالة الاقتصادية والاجتماعية لاقل البلدان نموا قد تدهورت عموما خلال الثمانينات بالرغم من الجهود الوطنية والدولية المبذولة لصالح تلك البلدان" . (A/45/695 ، الفقرة ١٣)

(السيد كريجانفسكي ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

إن الاحصاءات المتعلقة بتطور اقتصادات هذه المجموعة من الدول تقودنا الى الاستنتاج بأن المقاصد الرئيسية لبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا هي اليوم بعيدة عن التنفيذ كما كانت عليه يوم أعلن عنها .

ولأسباب عدة - من بينها الهياكل الاقتصادية البالية جدا تاريخيا ، ومشكلة السكان ، والجهود غير الكافية لأقل البلدان نموا نفسها ، والكوارث الطبيعية المتواترة ، وعبء الدين الهائل ونقص الاحتياطات الداخلية - فإن هذه الفئة من الدول تتحمل وطأة الانكماش في الوضع الاقتصادي العالمي . إن تعقد وجسامة الأزمة التي تواجه أقل البلدان نموا تجعل من المحتم عليها القيام بجهودها الخاصة للتغلب على هذه المصاعب وتعزيز الجهود المشتركة لجميع الدول ، بغض النظر عن الاختلافات في أنظمتها السياسية والاقتصادية .

وفي هذا السياق فإن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترحب بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المعقود في باريس في أيلول/سبتمبر . إننا نؤيد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمده هذا المحفل وإعلان باريس ، الذي ينبغي أن يصبح دليلا سياسيا للمجتمع الدولي في تنفيذ العمل المتضافر وهو يسعى لحل مجموعة معقدة من مشاكل التخلف الحادة . إننا نشعر أن من المهم أن ترتكز الانشطة المستقبلية جميعها في هذا المجال على أساس أكثر صلابة يعكس الوقائع الجديدة لهذه المرحلة في تطور الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية .

يأخذ تفاهم عالمي بالظهور بشأن التكافل بين الشمال والجنوب ، والشرق والغرب مما يجعل من المحتم أن يحل نوع جديد في الشراكة المسؤولة والمتساوية محل النمط القديم الذي يقوم على مساعدة الاغنياء للفقراء . ومن الطبيعي أن هذه النهج الجديدة لا يمكن تحقيقها إلا إذا التزم المشاركون في العلاقات الاقتصادية العالمية بالمعايير المعترف بها عموما في العلاقات الدولية ؛ بما فيها الاعتراف بحرية اختيار نوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية

والمنفعة المتبادلة . ويرى وفد بلادي أن المسؤولية المتبادلة التي تقع على عاتق أقل البلدان نموا وشركائها عن تنفيذ السياسات التنموية الواردة في إعلان باريس ضمان بأن البرنامج سيدخل حيز التنفيذ . ويحدونا الأمل في أن الجهود المتزايدة للبلدان الاقل نموا نفسها التي تبذل من أجل تحديث هياكلها الاقتصادية وذلك بإشراك جميع طبقات الشعب في تنفيذ البرامج الضرورية ، علاوة على الدعم الدولي للبلدان الاقل نموا بموجب برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات ستساعدها في حل مشاكل التخلف .

وفي هذا الصدد نولي أهمية كبرى لتعزيز الآلية متعددة الاطراف لتنسيق المساعدة الدولية لمجموعة البلدان هذه داخل وخارج منظومة الامم المتحدة . وبالرغم من الصعوبات التي نواجهها في الانتقال الى اقتصاد السوق المنظم ، فإن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، تقوم بمساعدة البلدان النامية في حدود امكاناتها ، بما في ذلك البلدان الاقل نموا ، للتغلب على التخلف وإقامة اقتصاداتها الخاصة وتطويرها . لقد أقمنا تعاوننا على أساس من المساواة واحترام السيادة . ونحاول أن يقوم هذا التعاون على المنفعة المتبادلة . فاليوم ، تصدر جمهورية أوكرانيا بضائعها الى ٨٣ بلدا ناميا . ويعمل آلاف الخبراء في جمهوريتنا في بناء أو إعادة بناء عدة منشآت اقتصادية في هذه البلدان .

من بين أشكال المساعدة التي نقدمها للبلدان النامية ، بما فيها البلدان الاقل نموا ، إعداد الكوادر المؤهلة . وحاليا ، يتلقى أكثر من ٠٠٠ ٢٠ من مواطني البلدان النامية ، بما في ذلك أقل البلدان نموا ، التعليم في بلدنا ويتوزعون على ١٣٦ من المؤسسات التعليمية العليا والمتوسطة . فمنذ أكثر من ٢٠ عاما قامت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بعقد حلقات دراسية وورش عمل في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية خاصة بالتعدين واللحام الكهربائي . وعلى مدار هذه السنوات ، قام أكثر من ٠٠٠ ١٥ اختصاصي ينتمون الى ٦٠ بلدا ناميا بتحسين مؤهلاتهم .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعد العدة في المستقبل لتطوير التعاون مع أقل البلدان نموا في ميادين واسعة وعديدة . فالاعلان الخاص بسيادة

(السيد كريجانفسكي ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

الدولة الذي أعلنه هذا العام البرلمان الاوكراني والقانون الخاص بالاستقلال الاقتصادي يوفران إعادة هيكلة عميقة لآلياتنا الاقتصادية بالاضافة الى إجراء توسع عميق في مجال التجارة الخارجية . فاليوم لا توجد عمليا أية مؤسسات تجارية ، أو وحدات تعاونية أو انتاجية ليس لها الحق في المشاركة بشكل مستقل في عمليات التصدير والاستيراد ، والتعاون العلمي والتكنولوجي والصناعي ، أو في إقامة مشاريع مشتركة . وعليه توجد امكانيات أكثر لإشراك الكثير من هذه المؤسسات في تنفيذ المشاريع وتوفير خدمات استشارية وتعاقدات فرعية في البلدان النامية ، والتي بإمكانها الى حد ما مساعدة هذه البلدان على حل هذه المسألة التي نحن بصدد مناقشتها اليوم .

السيد زانداميلا (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بداية أود أن أهنئكم وأشكركم ، سيدي ، لاهتمامكم شخصيا بهذه المداولات وادارتها بشأن البند الهام في جدول الاعمال قيد المناقشة . كما اغتنم هذه الفرصة لتقديم تقدير وفد بلادي الخالص للامين العام للامم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار ؛ وللامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، السيد كينيث دادزي ؛ ولموظفي برنامج الامم المتحدة الإنمائي على تفانيهم الذي لا يكل ومساهماتهم القيمة جدا أثناء عملية الاعداد والتنظيم الطويلة لمؤتمر الامم المتحدة الثاني لأقل البلدان نموا المعقود مؤخرا .

وأود أيضا تقديم أحر التحيات لجميع الدول الاعضاء في منظمتنا ولاسيما تلك التي شاركت بنشاط أو قدمت دعمها من أجل نجاح المؤتمر . تحياتي الخاصة لحكومة فرنسا وشعبها على الضيافة الرائعة التي أحيط بها جميع المشاركين وعلى التزامهم القاطع والمعلومات المفيدة ، التي أسهمت بمجملها في جعل مؤتمر باريس مؤتمرا ناجحا .

يشهد العالم الآن عملية تغيير كاسحة ومثيرة إن نهاية الحرب الباردة والفوارق الايديولوجية التي فرقت الشرق والغرب ، وبروز امكانيات جديدة للتعاون متعدد الاطراف - وخصوصا تعزيز بناء الثقة بين الامم والدور المتزايد للامم المتحدة كحارس

للسلم في هذه العملية - وفي الواقع الاتجاه الايجابي صوب تعاون أوسع سعيا لتحقيق تسويات تفاوضية وحلول للنزاعات الاقليمية - بما في ذلك العملية الجارية داخل جنوب افريقيا والجنوب الافريقي ككل ، ليست سوى اشارات ملموسة على التحولات الايجابية في الساحة الدولية . ومع ذلك ، فمما يحزننا أننا نلاحظ أنه في حين يتم احراز تقدم على الجبهة السياسية ، فإن الجهود المبذولة في مجال التعاون الدولي للتنمية بغية معالجة المأزق الذي تعاني منه غالبية العالم النامي مازالت بطيئة . فالأزمة الاقتصادية الاجتماعية في هذه البلدان ، ولاسيما في افريقيا ، مستمرة بلا هوادة .

لقد اتسعت الهوة كثيرا بين البلدان النامية والعالم الصناعي ، بينهما محيط متنام من الفقر ، بما يغاير تغايرا صارخا جزر الرفاهية والبحبوحة التي تقوم هنا وهناك في العالم . وهذه الظاهرة المقلقة ، إن لم يتم تداركها في حينها ، فإنها تحمل في أحشائها بذور التوتر الكامن بين الشمال والجنوب التي يمكن أن تعرض للخطر المكاسب التي تحققت مؤخرا على صعيد السلم والامن العالميين ، وهما أثمن الاهداف التي يلتزم جيلنا بتحقيقها* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فلوريس برمودز (هندوراس) .

لذا ، من الاهمية القصوى أن يتصدى المجتمع الدولي لهذا الامر بما يتطلبه من سرعة وجدية ونشاط من أجل التوصل الى استجابة سليمة تخدم مصلحة اقتصاد عالمي صحي ومنصف وأكثر استقرارا . وفي هذا السياق ، تناولت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة التي عقدت في نيسان/ابريل الماضي هذه المسألة بطريقة جاءت في حينها تماما ، وتوصلت الى توافق آراء عالمي جديد بشأن إعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بوصف ذلك أحد أهم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في التسعينات . كما أبرزت الدورة الاستثنائية الحاجة الى القيام بعمل دولي متضافر وملموس من أجل الحيلولة دون تهميش أقل البلدان نموا وإعادة تنشيط النمو والتنمية فيها .

لذا ، يسعدنا أن نلاحظ أن هذه الروح قد انتشرت بين أعضاء المجتمع الدولي ، وتأكدت باعتمادهم بتوافق الآراء لإعلان باريس وبرنامج العمل ، وذلك خلال مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . وبالنسبة لنا ، كان هذا تعبيرا واضحا عن استعداد المجتمع الدولي للعمل على نحو عاجل وفعال والتزامه بهذا العمل لإيقاف وعكس اتجاه تدهور الحالة الاقتصادية الاجتماعية السائدة في أقل البلدان نموا ، وذلك على أساس مبدأ تقاسم المسؤوليات وتعزيز روح المشاركة .

إن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات وثيقة شاملة تتضمن الاستراتيجية والسياسات والتدابير الملموسة التي تشمل الجهود المحلية التي تبذلها أقل البلدان نموا ذاتها ، وكذلك توفير المساعدة الدولية المناسبة التي يجب أن تكون مشفوعة بالتسليم بضرورة وجود بيئة اقتصادية خارجية تدعم الجهود الانمائية لتلك البلدان . إن القيام بتقييم ايجابي للبرنامج يبين أنه وإن كان لم يف تماما بتوقعات أقل البلدان نموا ، فإنه يمكن أن يعتبر ايجابيا وأن يكون نقطة انطلاق جيدة لتعزيز روابط التعاون الدولي الشاملة المكثفة في السنوات المقبلة وذلك لتحقيق الرفاهية لشعوب أقل البلدان نموا .

يعرض البرنامج ابتكارات هامة ويولي أهمية خاصة فيها لمبدأي تقاسم المسؤولية وتعزيز روح المشاركة ، اللذين سيكونان ركيزتين أساسيتين للعلاقة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ، ولإطار السياسة الاقتصادية الكلية الذي يضع جهود التكيف في منظورها الصحيح أي دعم التنمية طويلة الاجل ، وتحويل اقتصادات أقل البلدان نموا ، مع إيلاء الاعتبار اللازم للحماية المطلوبة للفقراء ولاضعف قطاعات المجتمع . ومما له نفس القدر من الاهمية ما ورد في البرنامج من اعتراف بهدف التنمية البشرية بما في ذلك جوانبها المتصلة بالمشاركة الشعبية والديمقراطية والمزايا المتساوية لكل القوى الرئيسية في عمليات التنمية . ونحن نرحب بما تم من التأكيد على المرأة وأصحاب المشاريع والمنظمات غير الحكومية في سياق تنمية وتوسيع امكانياتها الهائلة التي يمكن ويجب بالتأكيد أن تؤدي الى استمرار عملية التنمية في تلك البلدان وتدعيمها .

إن تشجيع استخدام أدوات السوق للنهوض باقتصاد أكثر تنافسا بغية تحقيق المساهمات المثلى وزيادة فعالية القطاعين العام والخاص مثال آخر على السمة المبتكرة المتضمنة في البرنامج . وهذا الاتجاه جدير باهتمامنا ، ويجب أن نأخذ في الاعتبار الظروف والاهداف الخاصة بالبلد أو القطاع المعني مباشرة . وتركز الوثيقة الجديدة عن حق على المسائل القطاعية وتتناول بقدر من التفصيل المجالات ذات الاولوية لتنمية الموارد البشرية ، وتوسيع وتحديث القاعدة الاقتصادية لأقل البلدان نموا بما في ذلك البنيات الاساسية .

وبالنسبة للمسألة الحيوية الخاصة بتوفير الموارد من أجل التنمية ، يشجعنا الالتزام الواضح من جانب كل البلدان المتقدمة النمو دون استثناء بزيادة حجم تحويلاتها من المساعدة الإنمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا . ووفقا للتقديرات الاولية التي قام بها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، فإن الصيغة التوفيقية لقائمة الخيارات الاربعة لا توفر - في سيناريو متفائل - سوى ثلثي اجمالي الموارد اللازمة لتحقيق نسبة الـ ٥ في المائة المستهدفة في معدل النمو في أقل البلدان نموا

في الجزء الاخير من هذا العقد . وفي ضوء ما سبق ، ندعو البلدان المانحة الى استخدام قائمة الخيارات هذه كحافز لمضاعفة الجهود من أجل التمكين - عن طريق إجراء جماعي - من بلوغ هدف نسبة الـ ٠,٠٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لتحويلات المساعدة الانمائية الرسمية لاقل البلدان نموا .

وفيما يتعلق بمشكلة المديونية الخارجية التي تشكل عقبة رئيسية أمام إعادة تنشيط اقتصادات أقل البلدان نموا ، يؤكد وفد بلادي على الاولوية والحاجة الملحة لإحراز تقدم في هذا المجال الحيوي إذا كان لاقل البلدان نموا أن تستعيد زخم النمو . وفي هذا السياق ، نرحب بالمقترحات ذات التوجه العملي الجديدة التي قدمتها حكومات هولندا والمملكة المتحدة وفرنسا وذلك الذي قدمه الممثل الشخصي للامين العام لمسائل المديونية الخارجية وذلك على سبيل المثال لا الحصر . وكل هذه المقترحات الجديدة تبين الحاجة الى تجاوز خيارات تورنتو ، التي ينبغي زيادة تحسينها لتوفير امكانية أكبر لإلغاء الديون أو تخفيضها الى أقصى حد ، بما يتفق مع قدر التخفيف الضروري لإعادة انعاش اقتصادات أقل البلدان نموا .

وبالنسبة لمسائل التجارة ، يؤكد وفد بلادي على أهمية الاحكام الخاصة بالمساعدة الدولية المقدمة لاقل البلدان نموا في تنويع صادراتها . وأنشطة النهوض بالتجارة ومعالجة مسألة السلع الاساسية بالاضافة الى ضرورة تعزيز آليات التمويل التعويضي ، كما تتجلى في الفصل ذي الصلة من برنامج العمل .

إن أحكام إعلان باريس وبرنامج العمل لا يمكن اعتبارها غاية في حد ذاتها ، ويجب ألا تفضي بنا الى الحماس الذي لا أساس له في تهنئة النفس فتجربة الماضي القريب توضيح أن أقل نموا قد عانت على مر العقد الماضي من نكسات خطيرة في عملية التنمية الخاصة بها ، بل هناك بلدان أخرى جديدة تشاطرها هذا الوضع برغم الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي على نفسه خلال مؤتمر الامم المتحدة الاول المعني باقل البلدان نموا . إن أحكاما عديدة من برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا سرعان ما تحولت الى حبر على ورق ، وبالتالي تجاهلها واضعو البرنامج أنفسهم .

لقد أخذت هذه التجارب في الاعتبار في التعهد الجديد الذي يعالجها . وذلك بالتأكيد على الجانب الاساسي للتنفيذ بإدراج مبدأ خاص بهذه المسألة ووضع فصل تفصيلي يدعو الى ايجاد آلية رصد ومتابعة فعالة ومعززة لتنفيذ البرنامج على الاصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية .

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام موزامبيق بخوض معركة إعادة التشييد والتنمية وإصرارها على ذلك . إذ نواصل في الوقت ذاته بذل جهودنا الرامية الى سرعة إقرار السلم وتعميق الديمقراطية في البلاد . ونحن ندعو البلدان المانحة والمجتمع الدولي ككل الى مواصلة الدعم النشيط والفعال لموزامبيق وغيرها من أقل البلدان نموا في جهودها الانمائية .

إن منظومة التنمية التابعة للأمم المتحدة لها دور خاص في تنفيذ برنامج عمل التسعينات لصالح أقل البلدان نموا . ونحن ندعو أمانات كل المنظمات التابعة للأمم المتحدة بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالاضافة الى المصارف الانمائية الاقليمية للاستجابة الايجابية لتوصيات مؤتمري باريس وذلك باتخاذ تدابير ملموسة للوفاء باحتياجات أقل البلدان نموا والتصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها .

لقد أسندت الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) مهمة دقيقة تتمثل في القيام بدور مركز التنسيق في إطار المنظومة لاستعراض وتقييم تنفيذ البرنامج ومتابعته على الصعيد العالمي . ونحن ندعو الامين العام للامم المتحدة وموظفيه الى اتخاذ ما يلزم لتعبئة الموارد البشرية والمادية بما يتيح للاونكتاد امكانية الاضطلاع بفعالية بالمهمة الدقيقة المسندة اليه .

وفي الختام ، اسمحوا لي بأن أؤكد اعتقاد وفد بلدي الراسخ بأن التنمية السليمة والمستمرة في أقل البلدان نموا تظل تمثل المسؤولية الاساسية لهذه البلدان ذاتها ، وأن على المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة هذه البلدان في تحقيق ذلك الهدف النبيل .

السيد مور (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مساعدة السكان الذين يئنون من المعاناة في أقل البلدان نموا في العالم تعد حتمية اخلاقية . ففي بقاع كثيرة من العالم يكدح الملايين من البشر ليعيشوا عيشة الكفاف . وهم يفتقرون الى الموارد اللازمة لمقاومة الامراض ، ويعانون من النقص في المحاصيل الزراعية أو من الكوارث الطبيعية . ولا تتاح لهم الفرصة لتجميع مدخرات تكفي لتحسين أحوالهم . ولا تتاح لهم الفرصة ليوفروا لأولادهم وبناتهم التعليم اللازم لتحقيق حياة أفضل للجيل الجديد . وحتمية تغيير هذا الوضع حقيقة واضحة تعترف بها كل أمة متحضرة في العالم .

إن برنامج عمل الامم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا لعام ١٩٨١ قد اعترف بهذه المشكلة ووصف سبلا محددة لعلاجها لكي تنفذ خلال عقد الثمانينات . ومع ذلك ظلت حالة أفقر بلدان العالم على ما هي عليه من وهن طوال ذلك العقد . وبينما استطاعت بلدان كثيرة منخفضة الدخل أن تحقق بعض النمو في ناتجها القومي الاجمالي في عقد الثمانينات ، فإن معدل النمو الاجمالي في أقل البلدان نموا المدرجة في قائمة الامم المتحدة ، كان صفرا تقريبا إذا قيس بالمتوسط الفردي . وبالرغم من الاتجاه التحرري العام في التجارة العالمية ، فإن منتجي السلع الاساسية الاستوائية كثيرا ما عانوا من انخفاض الاسعار نتيجة للزيادات في الكميات المعروضة التي لم تواكبها زيادات في

الطلب . وأدت الحروب والانقلابات والصراعات الاهلية الى دمار واسع النطاق ، واستنزفت الموارد التي كان من الممكن أن تخصص للتنمية .

ويثار التساؤل عن الاسباب الاقتصادية للنكسات التي حلت في عقد الثمانينات . لقد حدد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات العديد منها . وفي مقدمة هذه الاسباب أداء القطاع الزراعي المخيب للآمال في بلدان كثيرة . وتعتبر التنمية الزراعية شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية بصفة عامة في اقتصادات هذه البلدان التي يغلب عليها الطابع الريفي . إلا أنه لوحظ في بلدان عديدة أن سياسات التسعير السيئة ، والاستخدام المفرط لموارد الاراضي ومجرد سوء الحظ - كل هذه العوامل أدت الى وقف عملية التنمية في هذه المرحلة الاساسية .

ومع ذلك لا يمكن فصل أداء القطاع الزراعي عن أداء الاقتصاد ككل . وفي بلدان كثيرة ، سببت الاختلالات في تحديد الاسعار وفي السياسات النقدية والمالية إعاقة عمليات النمو . وأدى سوء تحديد الاولويات في مجالي الانفاق والاستثمار الى تشجيع مشاريع كبيرة ومهدرة على حساب مجالات تنطوي على احتمالات مثمرة وذات مزايا نسبية . وكان هناك أيضا شعور بالريبة إزاء القطاع الخاص . وفي كثير من الاحيان تحمل أصحاب المشاريع من الافراد الغرم بينما أجزل العطاء للمشاريع غير الكفؤة نسبيا التي تديرها الدولة ، رغم ثبوت حيوية القطاع الخاص في زيادة الدخل وايجاد فرص العمل في كثير من الاحيان . ومما يسعد الولايات المتحدة أن ترى أن هذا الاتجاه آخذ في التغير في العالم النامي كله .

وقد كانت البيئة الاقتصادية الخارجية محفوفة بالمخاطر بالنسبة للكثير من أقل البلدان نموا . وسبب التخصص في انتاج منتج أساسي واحد أو اثنين الاضطراب لبلدان نامية عديدة ، مما جعل هذه البلدان غير قادرة على مقاومة الفجوات غير المتوقعة بين العرض والطلب ، وبالتالي عرضها لانخفاضات حادة ومباغتة في أسعار السلع الاساسية . وتشكل أعباء الديون أيضا مشكلة خطيرة . إلا أن الدين يعتبر بالنسبة لبلدان فقيرة كثيرة مظهرا وليس سببا لما تواجهه من صعوبات . وفي أحيان

كثيرة جدا ، كانت تؤخذ القروض دون تقدير كاف لمخاطر الاستثمار أو للعائد المتوقع من رأس المال المستثمر . وإذا ما كان النمو الاقتصادي غير كاف أو إذا ظهر اتجاه نزولي في دورة الأعمال التجارية ، يصبح من المتعذر سداد القروض في حينها ويتعين الحصول على المزيد من القروض ، الأمر الذي يؤدي الى تلك الحلقة المفرغة من انخفاض النمو والاستثمار وزيادة أعباء الدين .

وفي مواجهة هذه الصعوبات المستمرة ، طرح برنامج العمل في التسعينات عددا من المبادئ التي يسرّ الولايات المتحدة أن تؤيدها . ومن أهم هذه المبادئ إمساك البلدان النامية لزمام مصائرها ، فهي المسؤولة عن وضع الإطار الاقتصادي السليم الذي تُضمن فيه الاستثمارات وقيمة النقد .

ويستنتج من هذا المبدأ أن المساعدة الانمائية الخارجية على ضرورتها لا يمكن أن تكون بديلا عن السياسة المحلية المسؤولة . ويجب أن تعتبر المعونة شيئا مكملا لجهود التنمية المحلية وعاملا مساعدا لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وبالتالي يجب أن تستخدم كعنصر مكمل لتلطيف أثر سياسات التكيف الهيكلي الضرورية . وينبغي أن يكون الهدف بعيد المدى لجميع أجهزة المساعدة الانمائية هو أن تصبح بلا عمل في نهاية المطاف .

وليست هناك حلول سريعة وسهلة . وتدرك الولايات المتحدة أن عمليات الانتقال ستكون صعبة وستستغرق وقتا طويلا ، وأن المخاطر السياسية والاجتماعية قد تكون كبيرة ، وأن المرونة التي تراعي وجود فوارق في الحالات المنفردة مطلوبة . وتعتقد الولايات المتحدة أن الإعفاء من الديون يمكن أن يستخدم بشكل انتقائي ، ولكن لا يمكن اعتماده كسياسة موحدة . إن مبادرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأخيرة الرامية الى تقديم تسهيلات لأقل البلدان نموا لتخفيف عبء الديون هي مبادرات طموحة وتحتاج الى مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال . لكن المؤسسات المالية الدولية لا تتوفر لديها موارد غير محدودة لهذا الغرض ، ويتيعن عليها أن تحمي قدراتها على الاستمرار لأمد طويل في توفير الاستقرار والمساعدة للاقتصادات النامية .

ولا تزال البيئة الاقتصادية الدولية تمثل مشكلة رئيسية للعديد من أقل البلدان نموا . وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان التي تتكون مصادر ايراداتها الرئيسية من المنتجات الاولية المتسمة بانخفاض مرونات الطلب وبالتقلب السريع في الاسعار . وكثير من الدول التي لديها حاجة كبيرة لرأس المال تتعرض لأخطار التحولات المفاجئة في أسعار الصرف . وبالرغم من أن التقلبات التي تحدث في أسواق رأس المال والسلع الاساسية مسألة حتمية شأنها شأن التغيرات في الطقس ، فإنه من الممكن توفير قدر من الحماية من التغير السريع عن طريق التنويع وعمليات تحقيق التوازن بين العرض والطلب . وترى الولايات المتحدة أن وجود الاسواق الدولية المفتوحة المتسمة بالتعريفات الجمركية المنخفضة على المنتجات الزراعية هي أفضل سبيل لكفالة بيئة اقتصادية ايجابية على المدى الطويل .

ويسلم برنامج العمل في التسعينات بحكمة بالاهمية الاقتصادية لحقوق الفرد الإنسانية والسياسية . وهذه الحقوق ، التي لا تقدر أصلا بأي ثمن ، تمكّن الناس من أن يستثمروا أموالهم ويمارسوا أعمالهم في بلادهم دون خوف من التعرض لخسارة تعسفية او اضطهاد . وإن الرخاء الذي حققته الديمقراطيات في عالم ما بعد الحرب لهو دليل لا يدحض على الرباط الوثيق بين النمو الاقتصادي والحرية السياسية .

ويمثل برنامج العمل في التسعينات تحسنا على ما سبقه من برامج ، من حيث أنه بدلا من أن يعين مساهمة الدول بنسبة محددة من ناتجها القومي الاجمالي لصالح البلدان النامية ، فإنه يدعو كل بلد مانح الى تقديم كل ما يستطيع تقديمه من مساعدة . ويعبر هذا النهج المرن عن ادراك ، نرحب به ، للظروف الخاصة لكل بلد من البلدان المانحة . وفي هذا الصدد ، يسرّ الولايات المتحدة أن بوسعها أن تقدم خُمس اجمالي المساعدات الاقتصادية العالمية .

(السيد مور ، الولايات المتحدة)

وختاما ، يسعد الولايات المتحدة أن تنضم الى توافق الآراء في اعتماد برنامج العمل الجديد للتسعينات . ونحن نرى أنه يمثل خطوة واقعية مفيدة إلى الأمام من أجل معالجة المشاكل الملحة لأقل البلدان نموا ، ونحن ملتزمون بالمساعدة في هذا الصدد .

السيد سوتريسنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الاعراب عن تقدير وفدي العميق للامين العام على تقريره ، الذي يزودنا بتقييم شامل عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا في الثمانينات ، ويفيدنا بنتائج مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في الفترة من ٣ الى ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ . ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا للسيد كينيث س. دادزي ، بوصفه أمينا عاما لمؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا .

إن وفد اندونيسيا يرحب بإعلان باريس ، وببرنامج العمل الجديد الكبير للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا الذي يهدف إلى تسريع تقدم هذه البلدان . ومن المشجع حقا أن نلاحظ أن الإعلان وبرنامج العمل يشكلان ليس فقط بيانا قويا يقدمه المجتمع الدولي مؤكدا مسؤوليته المشتركة عن رفاه شعوب أقل البلدان نموا في المستقبل ، وإنما يسجلا أيضا التزاما راسخا بالعمل على سبيل الاستعجال وعلى نحو فعال من أجل تنفيذ بنود برنامج العمل .

ومنذ عقد من الزمان ، اعتمد المجتمع الدولي ، استجابة للمحنة القاسية لأقل البلدان نموا ، برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا أملا في تحقيق تحسن كبير في الأوضاع الاقتصادية الصعبة لتلك البلدان . وللوفاء بتلك الأهداف ، كانت الحاجة ماسة الى زيادة التعاون الدولي وإلى تحويل اقتصاداتها نحو التنمية الذاتية المستمرة ، التي من شأنها أن تمكن تلك البلدان من تحقيق مستوى معيشة يمثل الحد الأدنى على أقل تقدير .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من التعهدات والالتزامات الرسمية الواردة في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات ، لم يظهر أي تحسن ، وظلت أقل البلدان نموا

محصورة في إطار حلقة مفرّغة من حالات الجمود الاقتصادي وتغير الاتجاهات الاقتصادية . وكان عقد الثمانينات فترة صعبة حقا لكل البلدان النامية بصفة خاصة ، لذلك اكتسب إسما سلبيا هو "عقد التنمية الضائع" . ولكن أقل البلدان نموا ، التي هي أكثر البلدان النامية تعرضا للاصابة بالمحن ، هي التي عانت أشد المعاناة من هذه الآثار . ونتيجة للبيئة الخارجية المناوئة ، تعثرت بشدة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لإعادة هيكلة اقتصاداتها وتكييفها ، وازداد احباطها نتيجة الاخفاق في بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا .

ومن ثم ، وكما هو مسلم به على نطاق واسع ، وكما يلاحظ تقرير الأمين العام كذلك ، فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في مجملها في أقل البلدان نموا قد تدهورت تدهورا كبيرا خلال الثمانينات على الرغم من الجهود الوطنية والدولية المبذولة لصالحها . وقصرت معدلات النمو كثيرا عن بلوغ الأرقام المستهدفة ، وكانت التنبؤات الأخرى محبطة للآمال أيضا فتردت التجارة الخارجية ولم يتجاوز ناتج الصناعة التحويلية كسرا صغيرا من الرقم المستهدف . ومن الملفت للنظر أن الرقم المستهدف لتدفقات الموارد الخارجية وهو ٠,١٥ في المائة لم يتحقق أيضا . وانهارت أسعار السلع الأساسية ، وهي محور اهتمام العديد من البلدان النامية ، وازداد عبء الديون كثيرا . وبالمثل ، ازدادت الحمائية التي حالت كثيرا دون وصول البلدان النامية إلى الأسواق ، وتدهورت معدّلات التبادل التجاري تدهورا كبيرا . ونتيجة لذلك زادت الحالة التي تواجهها اقل البلدان نموا سوءا ، بدلا من أن تتحسن . ولهذا ، أصبح تهميش ما يربو على ٤٢٠ مليونا من الناس ، في المجموع ، أكثر وضوحا ، حيث تواصل اقتصاداتهم الركود ، بل تزداد انتكاسا . وفي ظاهرة تنذر بالشؤم ، ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وبلغ نسبا مزعجة ، بينما ارتفعت البطالة الى مستويات عالية جديدة ، وازداد كثيرا خطر التهديد بانهيار النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمجتمعاتهم .

ولمواجهة هذه الحالة الميئسة ، ولاحداث طفرة للخروج من هذا المأزق المستمر ،

ولعكس اتجاه العقبات التي اعترضت الثمانينات ، تعهد مؤتمر باريس رسميا بوضع برنامج العمل الجديد موضع التنفيذ ، وبالسعي الى إعادة تنشيط تنمية البلدان النامية طيلة العقد القادم . ومن المهم أيضا أن المؤتمر أبدى تصميمه على عدم اعتبار عوائق الثمانينات شيئا لا يمكن عكس اتجاهه ، وعلى أن النجاح إنما يرتكز على مجموعة من السياسات الوطنية الفعالة ، وعلى مناخ اقتصادي دولي أكثر مؤاتاة ، وعلى شراكة معززة . ومن ثم فإن برنامج العمل وإعلان باريس ، يبينان معا الالتزام القوي للمجتمع الدولي بالعمل على سبيل الاستعجال وعلى نحو فعال لوقف ، بل عكس اتجاه التدهور الاجتماعي الاقتصادي في أقل البلدان نموا .

وفي مواجهة هذا التحدي الهائل ، يعد برنامج العمل الجديد فريدا ومتميزا من عدة وجوه . ونحن نشعر بالتشجيع بسبب السمة الاساسية للبرنامج التي تسلم بما لعنصر الانسان من دور مركزي في التنمية . وجدير بالذكر أيضا المعالجة الشاملة للتكيف الهيكلي وتدفقات الموارد والديون والتاكيد من جديد على زيادة المشاركة في التنمية . وفي هذا الصدد ، يؤكد برنامج العمل الجديد أن السياسات الوطنية ليس لديها أي فرصة للنجاح ما لم تتوافر البيئة الخارجية الداعمة القوية ، والعمل الدولي المعزز ، بما في ذلك التدفقات النقدية الكبيرة والمستمرة ، والحل الدائم لمشكلة الديون ، وتحسين فرص الوصول الى الاسواق .

وفي ضوء ما سبق ذكره ، يرى وفدي أن نجاح البرنامج يعتمد أساسا على الشراكة المعززة والمستمرة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية . ونرى أيضا أنه ، على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق أقل البلدان نموا لصياغة وتنفيذ سياساتها وأولوياتها الانمائية ، فما من شك في أنه لا يمكن تنفيذ شيء يذكر دون توفر بيئة اقتصادية دولية داعمة مع توفير المساعدة الكافية من جانب المجتمع الدولي . وإذا لم تتوافر هذه الابعاد على النحو المتوقع ، فإننا نرى أنه لا يمكن أن نكفل تنفيذ برنامج العمل بنجاح . وما يتسم بالاهمية الكبرى أيضا للتنفيذ الناجح للبرنامج هو توفير كامل الامكانيات لاليات معززة وفعالة لاعمال المتابعة والرصد على الصعد

الوطنية والاقليمية والعالمية . وفي هذا السياق ، نوافق على أن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) يمكن أن يبقى النقطة المحورية الرئيسية على الصعيد العالمي .

وبالنسبة لنا في اندونيسيا ، قدمنا دائما دعمنا الكامل لاقل البلدان نموا في كفاحها الطويل والشاق ضد الفقر والتخلف . وفي هذا السياق ، ما زلنا نقدم منذ فترة التعاون التقني في إطار برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا . وفي مواصلتها تقديم هذه البرامج ، لن تتوانى اندونيسيا عن إيلاء الاولوية القصوى لاقل البلدان نموا .

(السيد سوتريسنا ، اندونيسيا)

في الختام ، نحن نثق أن برنامج العمل ، الذي يجسد أفضل طموحات وتطلعات أقل البلدان نموا الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، سيواصل ، على الاقل ، اجتذاب ذلك النوع من التصميم السياسي الذي تجلّى أثناء مؤتمر باريس . ينبغي لدروس الماضي أن تدفع المجتمع الدولي الى اتخاذ اجراء يتسم بالتصميم . وعندها فقط يمكن تلبية الطموحات العادلة والبعيدة المدى لحوالي نصف بليون نسمة يعيشون في أقل البلدان نموا ، وعندها فقط يمكن لجهودهم أن تسفر عن تنمية مستمرة ودائمة . وإلاّ ، فإن الحالة الراهنة غير المقبولة في أقل البلدان نموا ستستمر ، بما لها من عواقب وخيمة .

السيد كودرياڤيتسيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أحد الدروس الرئيسية المستقاة من التنمية العالمية في الثمانينات هو استحالة تحقيق مجموعة من البلدان للتنمية المستقرة والمتسقة في عالم اليوم المترابط - الذي تتأثر أرجاؤه بصورة متبادلة بمواطن الضعف - إذا كانت مجموعة أخرى تعاني من أزمة اجتماعية واقتصادية خطيرة . وفي نفس الوقت ، في السنوات الاخيرة هذه من القرن العشرين ، التي اتسمت بانجازات ملهمة لم يسبق لها مثيل للعقل والروح البشرية ، كما اتسمت بمعاناة لا توصف لملايين البشر ، فإن قيمة الفرد والافكار الانسانية تحركت بشكل مذهل لتحتل مركز الصدارة . وهذه تمثل في نفس الوقت نقطة الانطلاق والهدف النهائي لحضارتنا .

ووعي هذه الحقائق بصورة متزايدة من جانب المجتمع الدولي من شأنه أن يحدد الدور الهام الذي يجب أن يؤديه البحث عن طرق التغلب على الفقر الشديد السائد حاليا في أقل البلدان نموا في إطار معالجة عدد من المشاكل الاقتصادية العالمية .

ومؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا أظهر اهتمام المجتمع الدولي المتزايد وقلقه الجدي إزاء المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا . وقد لاحظ الرئيس ميخائيل غورباتشوف في رسالة وجهها الى المشاركين في المؤتمر أنه :

"ما لم يتم التغلب على التخلف وسد الفجوة بين الشمال والجنوب ، فإنه لا يمكننا أن نتوقع ظهور نظام عالمي حديث ومتحضر ."

إن هذا الاجتماع التمثيلي ، الذي عقد في باريس في فترة انتقالية ، ان جاز التعبير ، بين عهدين ، حيث انحسرت الحرب الباردة لافساح المجال للمرحلة الراهنة في تطور البشرية ، مرحلة ما بعد المجابهة ، قد أبرز الفرص الجديدة نوعيا الآخذة في التبلور بفعالية ، لحل مشاكل أقل البلدان نموا في إطار الحل الشامل لمجموعة المشاكل الاقتصادية العالمية بأسرها وذلك ببذل جهود مشتركة من جانب تلك المجموعة من البلدان نفسها وبقية المجتمع الدولي .

والنتائج غير المرضية لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير لأقل البلدان نموا في الثمانينات ، بالاضافة الى الجهود غير الكافية التي بذلتها بلدان تلك المجموعة ، تعزى الى حد كبير الى الظروف غير المواتية على الاطلاق في الأسواق العالمية ، لا سيما بالنسبة للسلع الاساسية والوقود ، والى الكوارث الطبيعية المتكررة . ولا يمكننا أن نتجاهل الصلة بين الفقر المدقع في أقل البلدان نموا وبين الاخفاق في حل مشاكل مثل نزع السلاح والتحويل والمديونية الخارجية وتدهور البيئة وعدم استقرار الاسواق العالمية للسلع الاساسية والاوضاع الغذائية والسكانية غير المواتية في العالم .

نحن نتشاطر القلق إزاء المحنة الفظيعة التي تواجهها أقل البلدان نموا ، وأننا ندعم جهودها للتغلب على أزمتها . ونرى أن وسيلة تحقيق ذلك تكمن بصورة رئيسية في زيادة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا نفسها للتغلب على التخلف ، وتحديث اقتصاداتها الوطنية ، وتعبئة مواردها الوطنية - لا سيما الانسانية - واستخدامها بحرص ، وكذلك ضمان توزيع دخلها القومي توزيعا عادلا ، واضعة نصب عينيها على الدوام احتياجات أضعف طبقات السكان . وبالطبع ، ينبغي لهذه الجهود أن تُستكمل بدعم مناسب من المجتمع العالمي وبمواءمة الظروف الداخلية والخارجية للتنمية ضمن الإطار الواسع لتوفير الاستقرار والاستمرار والقدرة على التنبؤ بما يحمله الغد لتنمية جميع أقل البلدان نموا ، مع الاحترام الكامل لحق كل بلد في حرية الاختيار .

ونحن نعتقد أن القرارات التي اتخذت في مؤتمر باريس ، التي تعكس توافق آراء

السيد كودرياڤيتسيف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

عالمي بشأن طرق تطوير التعاون الاقتصادي الدولي المنصوص عليه في الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة ، توفر - اجمالا - أساسا جيدا لترشيد جميع أنشطة الامم المتحدة في هذا المجال ، وهي عملية تخدم بكل تأكيد مصلحة أقل البلدان نموا .

إن التعاون مع أقل البلدان نموا يلعب دورا هاما بشكل خاص في العلاقات الاقتصادية الخارجية بين الاتحاد السوفياتي والبلدان النامية . وهذا التعاون هو مرمى القرارات التي اتخذتها في هذا الصدد الامم المتحدة ومنظمات أخرى في منظومة الامم المتحدة . وفي إطار الاصلاحات الوطنية والاقتصادية ، وفي إطار إعادة هيكلة آليات العلاقات الاقتصادية الخارجية ، يجري الآن تهيئة فرص جديدة ومواتية لتوسيع وتنويع التعاون مع أقل البلدان نموا ، ولتعزيز فعاليته وانتاجيته لما فيه منفعة الطرفين . وفي هذا الصدد ، أود أن أشدد على أن المصالح والاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نموا يجري أخذها بعين الاعتبار لدى صياغة النهج الجديدة لتطوير الروابط الاقتصادية الاجنبية للاتحاد السوفياتي ، وفي أنشطة برلماننا التشريعية . ومن الجدير بالذكر بصورة خاصة أننا نعتزم في التعريفة الجمركية الجديدة التي يجري سنها الآن في الاتحاد السوفياتي أن نقوي نظام الاعفاء من الجمارك على السلع المستوردة الى الاتحاد السوفياتي من مجموعة أقل البلدان نموا .

على الرغم من الحالة الاقتصادية والمالية المعقدة التي نجمت عن الحقبة الانتقالية الحالية فإن الاتحاد السوفياتي يواصل ، بقدر إمكانه ، تقديم المساعدة الى أقل البلدان نموا ، ويتخذ في نفس الوقت خطوات ليزيد تدريجيا الجزء المتبادل النفع من هذه العلاقات ، وذلك تمشيا مع المعايير والممارسات الدولية القائمة . وهنا تستهدف سياستنا تحقيق التكامل والمواءمة بين العلاقات الثنائية الطرف والتعاون المتعدد الاطراف ، بما في ذلك التعاون في إطار الامم المتحدة .

وفي سياق تحول الاتحاد السوفياتي الى اقتصاد السوق فإننا نولي أهمية خاصة لإنشاء أشكال جديدة غير تقليدية للتعاون مع أقل البلدان نموا ، وبصفة خاصة في مجالات التعاون في الانتاج ومختلف أنواع التجارة التي لا تعتمد على العملات الصعبة ، وفي المشاريع المشتركة ، بما في ذلك المشاريع التي تتضمن بلداننا ثالثة ، وما الى ذلك .

ومن أخطر العقبات التي تواجه التنمية ، أن أغلبية أقل البلدان نموا لا تزال مدينة للخارج . وفي السنوات الماضية اتخذ الاتحاد السوفياتي عددا من الخطوات لتخفيف عبء الدين بالنسبة لبلدان معينة من تلك المجموعة . إن التخفيف التساهلي للسنوات من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ ، بالمقارنة بالشروط الاصلية ، يتجاوز مبلغ ٦ بلايين دولار . ومافتئنا نعمل على وضع تدابير إضافية في هذا المجال ، ستطرح على الهيئات التشريعية في الاتحاد السوفياتي للنظر فيها .

وأود أن أختتم بياني بأن أقول أن العملية الايجابية التي حدثت في السياسات العالمية ، وبصفة خاصة التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب والخطوات العملية التي اتخذت في ميدان نزع السلاح مما عزز دور الامم المتحدة ومكانتها في الشؤون الدولية ، تجعلنا نأمل أن تؤدي الجهود المشتركة للمجتمع العالمي الى تقدم متكافئ مع تلك المنجزات ، في حل المشاكل الاقتصادية العالمية ، مع إيلاء أهمية للوضع الخاص لأقل البلدان نموا ولاحتياجاتها .

السيد شوغوفان (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في أوائل السبعينات ، عندما بدأت الامم المتحدة في مناقشة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه أقل البلدان نموا ، كان عدد هذه البلدان ٢٤ بلدا . وأصبح هذا العدد الآن ٤٣ بلدا ، من بينها ١٥ بلدا من البلدان غير الساحلية . وقد نوقشت مشاكل أقل البلدان نموا في مختلف المحافل والاجتماعات الدولية ، وبصفة خاصة في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمرات بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ .

ويبين تحليل الحالة الاقتصادية لاقل البلدان نموا في الثمانينات حدوث انخفاض في مستويات المعيشة في تلك البلدان . فقد انخفضت دخول أقل البلدان نموا وتزايد حجم مديونيتها الخارجية وبالتالي تزايدت فوائد هذه الديون . وبالاضافة الى ذلك فإن توقف تدفقات رأس المال الى تلك البلدان في الثمانينات كان بمثابة نكسة . إن المساعدة الانمائية الرسمية اللازمة بإلحاح للتنمية الاقتصادية لاقل البلدان نموا ، والتي اعتمدت في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لاقل البلدان نموا ، لم تتحقق إلا في حالة عدد قليل من هذه البلدان .

إن الهدف النهائي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل للثمانينات هو تقييم انجازات اقل البلدان نموا فيما يتعلق بأهداف البرنامج ، كما وصفها مؤتمر الامم المتحدة الاول المعني بأقل البلدان نموا ، وحساب إسهامات البلدان المتقدمة المانحة في قضية تقدم أقل البلدان نموا ، ومعرفة المدى الذي وصلت اليه البلدان المتقدمة المانحة في توفير المساعدات المالية .

كان اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات خطوة ايجابية صوب تركيز اهتمام المجتمع الدولي على احتياجات ومتطلبات أقل البلدان نموا . وكان الهدف الرئيسي للبرنامج هو ضمان الحد الادنى من مستوى المعيشة المقبول عالميا واللازم لمواجهة المشاكل الخطيرة التي تواجه تلك البلدان . وعلى العكس من جميع التوقعات ، لم تتحقق الأهداف الواردة في البرنامج . فتزايد عدد السكان ، والبطالة وانخفاض حجم المساعدة الانمائية الرسمية والعوامل الجغرافية غير المؤاتية والمشكلات البيئية ، بالاضافة الى عناصر أخرى ، حالت جميعها دون تنفيذ البرنامج* .

ومن الواضح لنا جميعا أن الجهود لم تصوب تصويبا دقيقا نحو أهداف البرنامج ، وكان هناك بلا شك بعض الاهمال . فقد كان أحد أهداف البرنامج أن تقدم البلدان المتقدمة المانحة ، مساعدة مالية شاملة بشروط ميسرة لاقل البلدان نموا

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

لتمكينها من القضاء على التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية . وكان من المتصور أن تصل هذه المساعدة الى ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة المانحة . ومن سوء الطالع أن الدراسات تبين أن هذا لم يتحقق . كان البرنامج يتوقع أن يصل إجمالي المساعدة السنوية الى ٢٤ مليونا من الدولارات لافريقيا ، ولكن وفقا لما أعلنه البنك الدولي لم يقدم فعلا سوى ١٧ مليونا من الدولارات . وبالمثل لم يتحقق إلا قدر محدود ، أو بطيء جدا وغير كاف من التقدم في أقل البلدان نموا ، في قطاعات الزراعة والانتاج الصناعي والتعدين والري والتصدير ومعدلات الوفيات بين الأطفال وتخطيط الاسرة والإسكان والتعليم والحملة ضد الامية وغير ذلك من مجالات الحياة العامة .

وعلى الرغم من أن عدة عوامل أسهمت في فشل برنامج العمل الجديد الكبير فإن الظروف الصعبة التي تعاني منها الحالة الاقتصادية الدولية ، والخارجة عن سيطرة أقل البلدان نموا ، تشكل العنصر الاساسي في هذا الفشل . فخلال الثمانينات على سبيل المثال زاد عدد أقل البلدان نموا من ٣١ بلدا الى ٤٢ بلدا ، يعاني فيها ، مع الاسف ، ما يزيد على ٣٠٠ مليون شخص من الفقر والجوع والمرض والتشرد ، ومن ارتفاع معدل الوفيات والامراض الاخرى .

وفيما يتعلق بحالة البلدان غير الساحلية من بين أقل البلدان نموا فإنها تمثل عددا من هذه البلدان يتحمل على نحو دائم نفقات وخسائر باهظة ناتجة عن الوضع الجغرافي . وهذه البلدان من بين أقل البلدان نموا تعيش في ظل ظروف بالغة الصعوبة وتواجه دائما حاجزا إضافيا في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يتمثل في موقعها الجغرافي غير المناسب الذي يفرض عليها نفقات إضافية في مجالي الاستيراد والتصدير . وفي هذا الصدد لم يتمكن البرنامج من مساعدة البلدان غير الساحلية من بين أقل البلدان نموا في ممارسة حقوقها في المرور الحر من البحار واليها ، كما هو وارد في الوثائق القانونية الدولية التي اعتمدتها الامم المتحدة .

ونظرا للتحسن في المناخ السياسي الدولي ، والحاجة العاجلة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا ، فإن تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لأقل البلدان نموا ، الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا المنعقد في باريس ، يتطلب الاستجابة البناءة السريعة من البلدان المتقدمة المانحة ، وكذلك من المؤسسات المالية الدولية . وينبغي لأقل البلدان نموا ، من جانبها ، إذ تأخذ في اعتبارها التدابير الواردة في برنامج العمل للتسعينات ، أن تعتمد وتنفذ تدابير وطنية ملموسة ، وخاصة التدابير التي تستهدف الإفراج عن موارد لأغراض تنميتها الاجتماعية والاقتصادية .

السيد سبوريامو (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم ، ولو في هذه المرحلة المتقدمة من أعمال الجمعية العامة ، على حكمتكم ومهارتكم في إدارة أعمالنا منذ بدء الدورة الخامسة والاربعين . ولا يفوتنا أيضا أن نتوجه بالشكر الى الجمعية العامة التي قبلت أن تناقش في جلسة عامة ، الحالة الاقتصادية البالغة الخطورة في أقل البلدان نموا ، بينما الازمة القائمة في الخليج الفارسي منذ فترة تستحوذ ، فيما يبدو ، على جل اهتمام المجتمع الدولي . ومن ثم ، فإن هذا ليمثل ، في اعتقادنا ، دليلا آخر على أن المجتمع الدولي لا يزال متجاوبا مع الحالة المزرية التي يحيا فيها قطاع عريض من البشرية يوصف بانه الاكثر حرمانا ، أو إن جاز لنا القول قطاع المهملين .

إن تقييم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، وهو موضوع هذه المناقشة ، قد جاء متشائما أو بتعبير أدق سلبيا ، ففي عام ١٩٨١ اعتقدت فئة أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية انها بصدد صحوة حقيقية . وعلقت الامل على أن عقد الثمانينات سيشهد ، أخيرا ، تحولا في حالتها الاقتصادية ، التي كانت نهبا لصعوبات اقتصادية هيكلية وقصيرة الاجل لم يسبق لها مثيل ، وانه سيشهد كذلك نموا إيجابيا متواصلا بمساعدة المجتمع الدولي .

ولقد كان الهدف الرئيس من البرنامج المعتمد آنذاك هو النهوض بإصلاح اقتصادي طويل الاجل وإرساء أسس تنمية دائمة في أقل البلدان نموا . ومن ثم كان البرنامج يستهدف تمكين تلك البلدان من تلبية الاحتياجات الاساسية لسكانها في مجالات الغذاء ، والرعاية الصحية ، والإسكان ، والتعليم الى آخره . وكانت التصريحات الصادرة آنذاك تبشر بعهد جديد ، وبقيام شكل جديد من أشكال التعاون تحت إشراف الامم المتحدة ، لصالح أكثر البلدان فقرا في المجتمع الدولي . إلا أن شواهد الحال ، اليوم ، لا تقبل الجدل . فعلى الرغم من الالتزامات التي أخذتها تلك البلدان ذاتها هي وشركاؤها من البلدان المتقدمة على عاتقها في إطار برنامج العمل الجديد الكبير المعتمد بتوافق الآراء ، جاءت محصلة التنفيذ سلبية بل ومشبطة للهمم .

والواقع أن البيانات الواردة في تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن السنة الماضية هي أبلغ دليل على ذلك . فالبرنامج الجديد حدد رقما مستهدفا لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي قدره ٧,٢ في المائة ، ولكن هذا الرقم لم يتجاوز ٢,٣ في المائة . أما الاهداف القطاعية فلم يتحقق منها شيء : إذ انخفض الاستثمار بواقع ٣ في المائة سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ ؛ ولم يزد الانتاج الزراعي إلا بنسبة ١,٦ في المائة ؛ في حين أن النسبة المتوخاة في البرنامج تبلغ ٤ في المائة ؛ ولم يزد انتاج الصناعة التحويلية إلا بنسبة ٢ في المائة سنويا بينما كان الرقم المستهدف ٩ في المائة . وتجسد هذه المؤشرات فشل البرنامج الجديد خلال عقد الثمانينات المنصرم .

ولقد أجرى مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، الذي عقد في باريس ، في ايلول/سبتمبر الماضي ، تحليلا منهجيا لاسباب ذلك الفشل . إن مسؤوليات الاطراف المشاركة في تنفيذ البرنامج المسؤولة عن إنجاحه قد حددت وقبلتها تلك الاطراف وتم الاعتراف بانها مسؤوليات مشتركة ، وبانها داخلية وخارجية معا .

فعلى الصعيد الخارجي ، يشار الى وجود بيئة اقتصادية عالمية من الواضح أنها غير مؤاتية ، وتتمثل معالمها في انهيار أسعار السلع الاساسية التي تصدرها البلدان النامية في حين تسجل أسعار السلع التي تستوردها طفرة حقيقية ، والصعوبات التي تلقاها أقل البلدان نموا من جراء اصطدام معظم سلعها المصنعة بالقيود الحمائية على اختلاف أنواعها ، وتقلبات أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة ، بما يترتب على ذلك من نتيجة مباشرة تتمثل ازدياد وطأة عبء الدين .

وفضلا عن ذلك ، فعلى الرغم من التعهدات التي قطعتها البلدان الغنية على نفسها ، لم يتجاوز حجم مساعداتها ٠,٠٩ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي وبذلك قصرت عن بلوغ الهدف المحدد عام ١٩٨١ . والواقع أن مؤتمر عام ١٩٨١ كان ينشد تأمين الزيادة في حجم تدفقات رؤوس المال الى أقل البلدان نموا . وفي هذا الصدد ، اتخذ قرارا يقضي بأن تقدم البلدان الصناعية لاقل البلدان نموا معونة تعادل ، في أدنى

تقدير ، ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي . ولم تبلغ هذا الهدف إلا بلدان مانحة قليلة ، يقتضي منا الواجب أن نشكرها .

أما على الصعيد الداخلي ، فيشار ، بوجه خاص ، الى وجود نواحي قصور في السياسات الداخلية لأقل البلدان نموا ، إذ لم تتمكن من تكييف استراتيجياتها مع الأهداف المحددة . والواقع أن تلك الصعوبات اقترنت أيضا بعقبات هيكلية في الأساس ، مثل الموقع الجغرافي الحبيس ، وضيق السوق ، ومحدودية المدخرات المحلية ، واعتماد الاقتصادات الوطنية اعتمادا كبيرا على الخارج ، والزيادة السكانية الجامحة ، وهلم جرا . وازاء ذلك الفشل ، قام عدد من أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية ، على سبيل العلاج ، باعتماد برامج للتكيف الهيكلي . وشملت الاصلاحات المضطلع بها ما يلي : اجراء استعراض متعمق للقطاع المتحكم في العمليات الاقتصادية والمالية مع الخارج ، وتحديد الطلب ، وتعبئة الادخار المحلي والموارد البشرية ، واتخاذ تدابير تستهدف تدعيم دور القطاع الخاص ، وزيادة فعالية مؤسسات القطاع العام .

وكما قال وزير العلاقات الخارجية والتعاون ببلدي في البيان الذي أدلى به من فوق هذا المنبر ، في ٥ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، فإن النتائج المحرزة من خلال سياسات التكيف تلك لا يمكن أن تقاس في المدى القصير إلا بالتضحيات والحرمان . ولقد أجرت أمانة الأونكتاد تقييما للحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلدان التي تنتهج سياسات التكيف وخلصت الى استنتاجات بالغة التشاؤم كما تعرفون .

إلا أننا نتمسك ، في جميع الاحوال ، بالأمل في أن تساعدنا الدروس المستفادة على أن نحدد بشكل أفضل استراتيجية التسعينات .

وبلدي بوروندي ، شأنه شأن سائر البلدان النامية ، وأقل البلدان نموا ، وفضلا عن ذلك البلدان غير الساحلية ، لم يفلت من الصدمات الخارجية والضغوط المتعددة التي حالت دون الوفاء بالتعهدات التي قطعت عام ١٩٨١ بموجب برنامج العمل الجديد الكبير . والواقع أن العقبات الرئيسية التي نصطدم بها في تنميتنا معروفة تماما لجميع شركائنا في التنمية وهي : العزلة الجغرافية ، والزيادة المطردة في

تعداد السكان ، وتقلبات المناخ ، والاعتماد في عائداتنا من العملات الصعبة على بعض المنتجات الزراعية وفي مقدمتها البن ، والاعتماد شبه الكامل في تمويل جانب كبير من استثماراتنا على العالم الخارجي . ففي الثمانينات كان لتضافر تلك العوامل مع البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية أثره البالغ في إعاقة تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا . ذلك ان النتائج القليلة المشجعة التي أحرزناها في بداية العقد المذكور سرعان ما تلاشت أمام تدهور معدلات التبادل التجاري ، وبخاصة هبوط أسعار البن ، الأمر الذي أدت الى تفاقمه الظروف المناخية بالغة القسوة التي تعرضت لها محاصيلنا الزراعية عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ .

وفيما يتعلق بالبن على وجه التحديد ، يعتبر فشل المفاوضات بشأن تجديد الاتفاقية الدولية للبن نكسة كبيرة . فمبيعات البن هي مصدر النقد الاجنبي الرئيسي في بلدي . وقد أدى انهيار الاتفاقية في ١٩٨٩ الى هبوط حاد في الاسعار مما خفض حصائل صادراتنا بنسبة ٤١,٤ في المائة . والزيادة الاخيرة في سعر النفط الناجمة عن الحالة في الخليج والتي بلغت ٤٠ في المائة ، تشكل عنصرا آخر يزيد الاوضاع تفاقما بالنسبة لنا .

وفضلا عن ذلك ، فإن السياسات النقدية والمالية غير الفعالة التي طبقتها نظم الحكم السابقة حتى عام ١٩٨٦ أدت الى زيادة الدين الخارجي واختلال الميزانية وسببت لنا مصاعب في ميزان المدفوعات مما اضطر الحكومة أن تعد ، بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، برنامجا للتكيف الهيكلي دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٨٦ .

ومن ثم اعتمدت حكومة جمهورية بوروندي سياسة اقتصادية للفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩١ تستهدف ، ضمن جملة أمور ، تقليل الخلل في مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وتحرير التجارة والاسعار ، وتحسين إدارة المؤسسات العامة ونظام جباية الضرائب والرسوم ، وأخيرا دعم المبادرات الخاصة .

ومع ذلك تحقق بعض التقدم في القطاعات الاجتماعية . فالرعاية الصحية الاولية متاحة الآن لجميع السكان تقريبا ، ويستطيع ٥٤ في المائة من السكان أن يحصلوا على مياه الشرب بالمقارنة ب ١٠ في المائة في بداية العقد . وسوف يتسنى قريبا تطعيم كل الاطفال . ومنذ عام ١٩٨٧-١٩٨٨ أصبح في إمكان جميع الاطفال بدء الدراسة في السابعة من عمرهم . وهناك برنامج لتنظيم الاسرة بدأ العمل به ومازال قائما . بيد أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا ولاسيما في مجال الغذاء .

إننا نسمع مرة أخرى عن مبادرات لصالح أقل البلدان نموا . ومؤتمر باريس يسمح لنا من جديد بأن نتطلع بتفاؤل للمستقبل . ومن بين مزايا الاعلان الذي أصدره المؤتمر أنه يعترف بعدم استحالة عكس الاتجاه المتردي للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الذي شهدته معظم أقل البلدان نموا خلال الثمانينات . وحسب ما ورد في

الاعلان ، يمكن عكس هذا الاتجاه اذا ما استغلت هذه البلدان وجميع شركائها مناخ الثقة الجديد في العلاقات الدولية ، واذا ما وحدت جهودها بروح من التضامن الصادق ، ولاسيما من خلال أشكال جديدة من التعاون ، مما يتيح من جديد لأقل البلدان نموا احتمالات تحقيق نمو مستمر وقابل للاستمرار في إطار النمو الاقتصادي العالمي .

وقد تسنى لوفد جمهورية بوروندي تقييم برنامج العمل للتسعينات على الفور في باريس . والبرنامج ملك عمل جيد يتجلى في مبادئه الاساسية عقائد واقعية ذات جذور عميقة .

ودون الخوض في تفاصيل البرنامج ، يود وفدي أن يؤكد على ضرورة التزام كل الشركاء بتنفيذه . إذ لعلنا نذكر أن أكبر مأخذ وُجه للاطراف المتعاقدة في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، هو عدم الوفاء بالتزاماتها . وبينما يمكننا أن نتذرع ببعض الظروف المخففة ، تبريرا لتقاعسنا هذا على مدى العقد الماضي ، فقد حان الوقت أخيرا لنطبق بصورة رسمية كل النصوص الجيدة التي توصل اليها المفاوضون المهرة .

إن شعوب أقل البلدان نموا التي يعاني معظمها من الجوع والمرض والفقر والفاقة تحتاج الى أعمال لا الى كلمات رنانة . ويبلغ عددهم الآن ٤٣٠ مليون نسمة ، أي شخص ١ بين كل ١٠ أشخاص في العالم ، كما أن ١٤ في المائة من أطفالهم يموتون في من الرضاع .

وستبذل بوروندي قصارى جهدها لتضمن تنفيذ البرنامج الذي أقر مؤخرا في باريس .

ونأمل في أن يكون المناخ الاقتصادي الدولي مؤاتيا ، وأن نتمكن من الحفاظ على إرادتنا السياسية التي عززها التضامن الفعال للشركاء من البلدان الاكثر نموا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم في المناقشة في إطار هذا البند . ووفقا لما قررته الجمعية العامة في جلستها الـ ٣٠ ستبت اللجنة الثانية في البند ٧٩ (ج) من جدول الاعمال .

البند ١٥ من جدول الاعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية

(ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛ انتخاب عضو لشغل مقعد أصبح شاغرا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتخب الجمعية العامة الآن ١٨ عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ليحلوا محل الاعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . وعند الانتهاء من هذه الانتخابات ، ستجري الجمعية العامة انتخابا فرعيا لشغل مقعد أصبح شاغرا في مجموعة دول شرق أوروبا الاشتراكية نتيجة لانضمام جمهورية ألمانيا الديمقراطية الى جمهورية ألمانيا الاتحادية .

ولعل الاعضاء يذكرون أن خدمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة التي تنتهي مدة عضويتها في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، قد انضمت الى جمهورية ألمانيا الاتحادية في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . وبالتالي فعملا بنص المادة ١٤٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، ستجري الجمعية العامة ، فور الانتهاء من انتخاب ١٨ عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، انتخابات فرعية لانتخاب عضو للفترة المتبقية من مدة عضوية جمهورية ألمانيا الديمقراطية .

نبدأ أولا بانتخاب ١٨ عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

إن الدول الاعضاء الـ ١٨ التي تنتهي مدة عضويتها هي : ألمانيا ، وايرلندا ، والبرتغال ، وترينيداد وتوباغو ، والجماهيرية العربية الليبية ، وغانا ، وغينيا ، وفرنسا ، وفنزويلا ، وكوبا ، وكولومبيا ، وليبريا ، وليسوتو ، والمملكة العربية السعودية ، والهند ، واليابان ، ويوغوسلافيا ، واليونان . ويحق لهذه الدول الـ ١٨ أن يعاد انتخابها على الفور .

أود أن أذكر أعضاء الجمعية العامة بأنه ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ستحتفظ الدول التالية بعضويتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والاردن ، واكوادور ، واندونيسيا ، وجمهورية

ايران الاسلامية ، وايطاليا ، وباكستان ، والبحرين ، والبرازيل ، وبلغاريا ، وبوركينا فاصو ، وتايلند ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، وجامايكا ، والجزائر ، وجزر البهاما ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، ورومانيا ، وزائير ، وزامبيا ، والسويد ، والصين ، والعراق ، وفنلندا ، والكاميرون ، وكندا ، وكينيا ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنيجر ، ونيكاراغوا ، ونيوزيلندا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية . ومن ثم ينبغي الا ترد أسماء هذه الدول الـ ٣٥ في بطاقات الاقتراع .

بمقتضى الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٨٤٧ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ ، ومع مراعاة عدد الدول التي ستحتفظ بعضويتها في المجلس بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، فضلا عن الانتخاب الفرعي الذي ستجريه الجمعية في وقت لاحق بعد ظهر اليوم لملء مقعد شغر لظرف طارئ من بين مقاعد الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، يجري انتخاب الاعضاء الثمانية عشر وفقا للنمط التالي : خمسة أعضاء من الدول الافريقية ؛ وثلاثة أعضاء من الدول الآسيوية ؛ وأربعة أعضاء من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ؛ وخمسة أعضاء من دول أوروبا الغربية ودول أخرى ؛ وعضو واحد من الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وتعكس بطاقات الاقتراع هذا النمط .

وأود أن أعلم الجمعية بأن المرشحين الذين يحصلون على أعلى عدد من الاصوات وعلى أغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين المصوتين ، والذين لا يتجاوز عددهم عدد المقاعد الشاغرة ، سيعتبرون منتخبين . وفي حالة تعادل الاصوات بالنسبة لمقعد متبق ، يجري اقتراع مقيد يقتصر على المرشحين الذين حصلوا على عدد متساو من الاصوات .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك الاجراء ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمقتضى المادة ٩٢ من النظام الداخلي ، يجري الانتخاب بالاقتراع السري ولا يجوز فيه تقديم مرشحين .

أعطي الكلمة لممثل تركيا .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود رئيس المجموعة الآسيوية ، أن يعلم أعضاء الجمعية العامة بأن المجموعة تؤيد ترشيح الجمهورية العربية السورية لاحد المقاعد المخصصة للمجموعة الآسيوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستوزع الآن بطاقات الاقتراع ألف وباء وجيم ودال وهاء . وأطلب من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع هذه ، وأن يدونوا عليها أسماء الدول التي يرغبون في انتخابها . وأية بطاقة اقتراع تتضمن أسماء يتجاوز عددها عدد المقاعد المخصصة للمنطقة المقصودة ستعتبر باطلة . وبطاقات الاقتراع التي تتضمن أسماء دول تقع خارج المنطقة لن تحسب على الإطلاق .

بناء على دعوة من الرئيس ، تولى السيد بانوف (بلغاريا) ، والسيدة سيبيدا (الجمهورية الدومينيكية) ، والسيد مفولا (زامبيا) ، والسيد رانا سنغ (سري لانكا) ، والسيد مولين (السويد) فرز الاصوات .

أجري التصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١٧/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٨/٣٠ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت لانتخاب ١٨ عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كما يلي :

المجموعة ألف

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٤
عدد البطاقات الباطلة :	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٤
الممتنعون عن التصويت :	١
عدد الأعضاء المصوتين :	١٥٣
الأغلبية المطلوبة :	١٠٢

عدد الأصوات التي حصلت عليها كل من :

توغو	١٤٧
بوتسوانا	١٤٥
المغرب	١٤٥
غينيا	١٤٤
الصومال	١٤٤
غانا	٣
مصر	٣
الجماهيرية العربية الليبية	٣
الكونغو	١
كوت ديفوار	١
غينيا - بيساو	١
ليسوتو	١
ليبريا	١
السودان	١

المجموعة باء

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٤
عدد البطاقات الباطلة :	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٤
الممتنعون عن التصويت :	١
عدد الاعضاء المصوتين :	١٥٣
الاغلبية المطلوبة :	١٠٣
عدد الاصوات التي حصلت عليها كل من :	
اليابان	١٢٥
ماليزيا	١٠٩
الجمهورية العربية السورية	٩٠
قبرص	٧٠
ميانمار	٤١
اليمن	٢
الكويت	١
منغوليا	١

المجموعة جيم

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٤
عدد البطاقات الباطلة :	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٤
الممتنعون عن التصويت :	لا أحد
عدد الاعضاء المصوتين :	١٥٤
الاغلبية المطلوبة :	١٠٣

عدد الاصوات التي حصلت عليها كل من :

الارجنتين	١١٦
شيلي	١٠٦
بيرو	١٠٤
كوبا	٨١
ترينيداد وتوباغو	٧٧
سورينام	٥٣
غواتيمالا	٣٣
كولومبيا	٥
هايتي	١
باراغواي	١
فنزويلا	١

المجموعة دال

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٤
عدد البطاقات الباطلة :	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٤
الممتنعون عن التصويت :	٢
عدد الاعضاء المصوتين :	١٥٢
الاغلبية المطلوبة :	١٠٢

عدد الاصوات التي حصلت عليها كل من :

النمسا	١٤٤
فرنسا	١٤٢
ألمانيا	١٤٠
اسبانيا	١٣٩

تركيا	١٣٥
البرتغال	٤
بلجيكا	٣
اليونان	٣
استراليا	٣
ايرلندا	٣
لختنشتاين	١

المجموعة هاء

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٤
عدد البطاقات الباطلة :	٢
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٢
الممتنعون عن التصويت :	٤
عدد الأعضاء المصوتين :	١٤٨
الاغلبية المطلوبة :	٩٩
عدد الاصوات التي حصلت عليها كل من :	
يوغوسلافيا	١٣٠
رومانيا	١٥
بولندا	٣
ألبانيا	١

بالحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة ، انتخبت البلدان الآتية أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفترة ثلاث سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ : الأرجنتين ، اسبانيا ، ألمانيا ، بوتسوانا ، بيرو ، تركيا ، توغو ، شيلي ، الصومال ، غينيا ، فرنسا ، ماليزيا ، المغرب ، النمسا ، اليابان ، يوغوسلافيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لوجود منصبين بحاجة الى شغلهما ، أحدهما لدولة من بين مجموعة الدول الآسيوية والآخر لدولة من بين مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ، ستجري الجمعية الآن أول اقتراع مقيد . ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي ، ستقتصر جولة الاقتراع الثانية على تينك الدولتين من بين الدول الآسيوية اللتين لم تنتخبا ولكنهما حصلتا على أكبر عدد من الاصوات في الاقتراع السابق ، وهما قبرص والجمهورية العربية السورية ، وعلى تينك الدولتين من بين دول أمريكا اللاتينية والكاريبي اللتين لم تنتخبا ولكنهما حصلتا على أكبر عدد من الاصوات في الاقتراع السابق ، وهما كوبا وترينيداد وتوباغو .

توزع الآن بطاقات الاقتراع .

هل لي أن أطلب من الممثلين أن يدونوا في بطاقات الاقتراع أسماء الدول التي يريدون التصويت لصالحها ؟

بطاقات الاقتراع المسجل عليها الحرف باء والمخصصة للدول الآسيوية ستعتبر باطلة إذا تضمنت اسم دولة أخرى غير الجمهورية العربية السورية أو قبرص ، أو إذا تضمنت أكثر من اسم دولة واحدة .

بطاقات الاقتراع المسجل عليها الحرف جيم والمخصصة لدول منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ستعد باطلة إذا تضمنت اسم دولة أخرى غير ترينداد وتوباغو أو كوبا ، أو إذا تضمنت أكثر من اسم دولة واحدة .

بناء على دعوة الرئيس ، قام بفرز الأصوات السيد بانوف (بلغاريا) ، والسيدة سيبيدا (الجمهورية الدومينيكية) ، والسيد مفولا (زامبيا) ، والسيد راناسينغي (سري لانكا) ، والسيد مولين (السويد) .

أجري تصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١٨/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٩/٤٥ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت لانتخاب عضوين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما يلي :

المجموعة باء

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٣
عدد البطاقات الباطلة :	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٣
الممتنعون عن التصويت :	١
عدد الأعضاء الذين أدلوا بأصواتهم :	١٥١
الأغلبية المطلوبة :	١٠١
عدد الأصوات التي حصلت عليها كل من :	
الجمهورية العربية السورية	٨٠
قبرص	٧١

المجموعة جيم

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٣
عدد البطاقات الباطلة :	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٣
الممتنعون عن التصويت :	١
عدد الأعضاء الذين أدلوا بأصواتهم :	١٥١
الأغلبية المطلوبة :	١٠١
عدد الأصوات التي حصلت عليها كل من :	
كوبا	٧٧
ترينيداد وتوباغو	٧٤

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لعدم حصول أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة وبقاء مقعدين شاغرين ينبغي شغلهما ، واحد من بين الدول الآسيوية والآخر من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ننتقل الآن الى الاقتراع المقيد الثاني .

طلب ممثل كوبا الادلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : الوقت متأخر ، وغير مناسب حقا لأن أشرح بتعمق لماذا يرى وفد بلادي أن من المستحيل التنافس مع البلد الشقيق ترينيدا وتوباغو . في الحقيقة نود أن نعتذر عن عدم تصرفنا بالعناية التي كان ينبغي أن نتصرف بها عندما سمعنا نتائج الجولة الاولى من الاقتراع .

ومع ذلك ، نود أن نعلم الجمعية الآن بقرار وفد بلادي سحب ترشيحه لشغل مقعد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . فنحن نرى أن ترينيداد وتوباغو ستكون ممثلا قيّما لا لبلادنا فحسب بل لكامل منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ونحث الجمعية على أن تأخذ في حسبانها قرار بلادي عند التصويت لنتمكن جميعا من انتخاب ترينيداد وتوباغو بالاجماع هذا المساء لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمقتضى النظام الداخلي نجري الآن اقتراعا مقيدا ثانيا ، مع مراعاة ما قاله توا ممثل كوبا .

وستكون هذه الجولة الثالثة من الاقتراع بالتالي مقتصرة على الدولتين المنتميتين الى الدول الآسيوية اللتين لم تنتخبا ولكن حصلتا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق ، وهما الجمهورية العربية السورية وقبرص ، وعلى الدولتين المنتميتين الى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اللتين لم تنتخبا ولكن حصلتا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع الذي جرى توا ، وهما ترينيداد وتوباغو وكوبا . وهذا الاجراء يتمشى مع المادة ٩٤ من النظام الداخلي .

يجري الآن توزيع بطاقات الاقتراع .

أرجو من الممثلين أن يدونوا في بطاقات الاقتراع أسماء الدول التي يرغبون في التصويت لصالحها . وستعتبر بطاقات الاقتراع المسجل عليها حرف "باء" للدول الآسيوية بطاقات باطلة إذا تضمنت اسم دولة غير الجمهورية العربية السورية أو قبرص ، وكذلك إذا تضمنت اسم أكثر من دولة واحدة . وستعتبر بطاقات الاقتراع المسجل عليها حرف "جيم" لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بطاقات باطلة إذا تضمنت اسم دولة غير ترينيداد وتوباغو أو كوبا ، وكذلك إذا تضمنت اسم أكثر من دولة واحدة .

بدعوة من الرئيس ، تولى فرز الأصوات السيد بانوف (بلغاريا) ، والسيدة سيبيدا (الجمهورية الدومينيكية) ، والسيد مفولا (زامبيا) ، والسيد راناسينغ (سري لانكا) ، والسيد مولين (السويد) .

أجري التصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ٣٠/٠٠ واستؤنفت الساعة ٣٠/٣٥ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يلي نتيجة التصويت :

المجموعة باء

عدد بطاقات الاقتراع :	١٤٩
عدد البطاقات الباطلة :	صفر
عدد البطاقات الصحيحة :	١٤٩
الممتنعون عن التصويت :	١
عدد الاعضاء المصوتين :	١٤٨
أغلبية الثلثين المطلوبة :	٩٩
عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :	
الجمهورية العربية السورية	٧٨
قبرص	٧٠

المجموعة جيم

عدد بطاقات الاقتراع :	١٤٩
عدد البطاقات الباطلة :	١
عدد البطاقات الصحيحة :	١٤٨
الممتنعون عن التصويت :	٣
عدد الاعضاء المصوتين :	١٤٥
أغلبية الثلثين المطلوبة :	٩٧
عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :	
ترينيداد وتوباغو	١٣٣
كوبا	١٢

بالحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة ، انتخبت ترينيداد وتوباغو عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفترة ثلاث سنوات اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هناك مقعدا واحدا ما زال يتعين ملؤه بدولة من المجموعة الآسيوية ، تشرع الجمعية العامة الآن في اجراء الاقتراع المقيد الثالث . ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي ، ستقتصر جولة الاقتراع الرابعة على الدولتين الآسيويتين اللتين لم تنتخبا ولكنهما حصلتا على أكبر عدد من الاصوات في الاقتراع السابق ، وهما الجمهورية العربية السورية وقبرص .

يجري الآن توزيع بطاقات الاقتراع .

بطاقات الاقتراع التي تتضمن اسم دولة أخرى غير الجمهورية العربية السورية أو قبرص ، أو التي تتضمن أكثر من اسم دولة واحدة ستعتبر لاغية .

وإذا لم يسفر هذا الاقتراع المقيد عن نتيجة حاسمة ، سنستمر ، بموجب النظام الداخلي ، في اجراء سلسلة من الاقتراعات غير المقيدة . إلا انني أقترح أن نرجئ ، إذا لم يكن هذا الاقتراع حاسما ، اجراء اقتراعات اخرى إلى جلسة لاحقة يعلن عنها في الوقت المناسب ، وأن نعلق عملية الانتخاب في الوقت الراهن . إن لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح .

تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس تولى فرز الاصوات السيد بانوف (بلغاريا) ، والسيدة سيبيدا (الجمهورية الدومينيكية) ، والسيد مفولا (زامبيا) ، والسيد راناسينغي (سري لانكا) والسيد مولين (السويد) .

أجري تصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥ واستؤنفت الساعة ٢١/٠٥ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي :

المجموعة باء

عدد بطاقات الاقتراع :	١٤٠
عدد البطاقات الباطلة :	لاشيء
عدد البطاقات الصحيحة :	١٤٠
الممتنعون عن التصويت :	١
عدد الاعضاء الذي أدلوا بأصواتهم :	١٣٩
الاغلبية المطلوبة :	٩٣
عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :	
الجمهورية العربية السورية	٧٦
قبرص	٦٣

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لعدم حصول أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة ، لا يزال هناك مقعد واحد ينبغي شغله من بين الدول الآسيوية . ووفقا للمقرر المتخذ في وقت سابق ، سنعلق عملية الانتخاب هذه وسننتقل الى عملية الانتخاب الفرعي لانتخاب عضو واحد من مجموعة دول أوروبا الشرقية الاشتراكية .

وتنتقل الجمعية العامة الآن ، عملا بالمادة ١٤٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، الى انتخاب عضو واحد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لشغل المقعد الشاغر من بين الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية الناجم عن انضمام الجمهورية الديمقراطية الالمانية سابقا الى جمهورية ألمانيا الإتحادية . وكانت عضوية الجمهورية الديمقراطية الالمانية ستنتهي في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ . وسيشغل العضو المنتخب ما تبقى من تلك المدة .

وأود أن أذكر أعضاء الجمعية بأنه اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩١

سيبقى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وبالتالي ينبغي ألا ترد أسماء هذه الدول الاربع في بطاقات الاقتراع ؛ كما لا ينبغي أن يرد اسم الدولة التي انتخبت في وقت سابق من هذا المساء ، وهي يوغوسلافيا .

إن المرشح من مجموعة دول أوروبا الشرقية الاشتراكية الذي يحصل على أكبر عدد من الاصوات ، وأغلبية الثلثين من الحاضرين والمصوتين ، سيعلن انه منتخب . وفي حالة تعادل الاصوات سيجرى اقتراع مقيد يقتصر على المرشحين الذين حصلوا على عدد متساو من الاصوات .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاجراء ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عملا بالمادة ٩٣ من النظام الداخلي ، يجرى الانتخاب بالاقتراع السرى ، ولن تكون أية تسميات للمرشحين .

أعطي الكلمة لممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

السيد باتيوك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن المجموعة الجغرافية الاقليمية لدول أوروبا الشرقية ، يشرفني أن أبلغ الجمعية العامة بأن هذه المجموعة وافقت بالاجماع على ترشيح رومانيا في انتخابات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لشغل المقعد الشاغر الناجم عن انضمام الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى جمهورية ألمانيا الإتحادية بتاريخ ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

وأود أن أعرب عن اعتقادي الشخصي بأن هذه المعلومة قد تفيد في ضمان الاختتام السريع للمسألة المعروضة على الجمعية في هذا الوقت المتأخر من مساء يوم الجمعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توزع الآن بطاقات الاقتراع . وأرجو من الممثلين أن يدونوا في بطاقات الاقتراع اسم الدولة التي يرغبون في التصويت لصالحها . وستعتبر بطاقات الاقتراع المسجل عليها أكثر من اسم دولة واحدة

باطلة . ولن يتم أصلا عد البطاقات التي ترد فيها أسماء دول من غير دول أوروبا الشرقية الاشتراكية .

بدعوة من الرئيس تولى فرز الاصوات السيد بانوف (بلغاريا) ، والسيدة سيبيدا (الجمهورية الدومينيكية) ، والسيد مفولا (زامبيا) ، والسيد راناسينغ (سري لانكا) ، والسيد مولن (السويد) .

اجري التصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ٢١/١٥ واستؤنفت الساعة ٢١/٣٥ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت لشغل عضوية شاغرة عرضية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي من البلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية هي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع :	١٣٢
عدد البطاقات الباطلة :	٤
عدد البطاقات الصحيحة :	١٢٨
الممتنعون عن التصويت :	٣
عدد الأعضاء المصوتين :	١٢٥
الأغلبية المطلوبة :	٨٤
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :	
رومانيا	١٢٢
البانيا	٣

بالحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة ، انتخبت رومانيا عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفترة تبدأ على الفور وتنتهي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهنئ الدول التي انتخبت أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وأشكر فارزي الأصوات على مساعدتهم في هذا الانتخاب .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما أعلن من قبل ، ستنظر الجمعية العامة في جلستها التي ستعقد صباح الاثنين ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ١٨ من جدول الأعمال "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" . كما ستنظر في جلستها التي ستعقد صباح الثلاثاء ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ٢٨ من جدول الأعمال "الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين

ومبادرات السلم" . وفي جلسة بعد ظهر نفس اليوم ستتناول الجمعية تقارير اللجنة الرابعة . وصباح الاربعاء ، ستنظر الجمعية في البند ١٥٢ من جدول الاعمال "الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا" . وستنظر الجمعية في جلستها التي ستعقد صباح ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ٣١ من جدول الاعمال "منطقة سلم وتعاون في جنوب المحيط الاطلسي" وفي البند الفرعي ١٦ (أ) المعنون "انتخاب اثني عشر عضوا في مجلس الاغذية العالمي" وفي البند الفرعي ١٦ (ب) المعنون "انتخاب عشرين عضوا للجنة البرنامج والتنسيق" . كما ستنظر في البند ٧ المعنون "الاخطار الوارد من الامين العام بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٢ من ميثاق الامم المتحدة" . ويوم الجمعة ٧ كانون الاول/ديسمبر ستنظر الجمعية أيضا في جلستها الصباحية ، بالاضافة إلى نظرها في البند ٣٥ المعنون "الحالة في الشرق الاوسط" في البند ١١ المعنون "تقرير مجلس الامن" . وفي يوم الثلاثاء ١١ كانون الاول/ديسمبر ستنظر الجمعية في البند ٣٣ المعنون "قانون البحار" . وتظل بقية برنامج الاعمال المؤقت كما هي دون تغيير .

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٣٠